الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

15-14-13 **رمضان** 1435 –13-12-11 **يوليو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	8
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11
حقوق الانسان في العالم	36

لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان : قانون حماية الطفل الجديد يعزز حقوقه و حمايته من أنواع الإيذاء كافة

المصدر: جريدة أنحاء الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.an7a.com/144835

(أنحاء) – متابعات :-
ذكر الدكتور "مفلح القحطاني" رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الوطنية أن زيادة نسبة التبليغ عن الإيذاء واردة في ظل إلزامية التبليغ، وأن نسبة العنف ضد الطفل تتفاوت من عام لآخر بحسب نوع العنف، وأن قانون حماية الطفل الجديد يشمل تعزيز حقوقه بجانب حمايته من أنواع الإيذاء كافة.
وتوقع "القحطاني" زيادة في نسبة التبليغ عن الإيذاء بعد إلزاميته مع حفاظ النظام على سرية اسم المبلغ، ويُسأل أي شخص شهد حادثة إيذاء عن أسباب عدم تبليغه، ويُعفي النظام حسن النية في التبليغ، مثل سماع صوت من بيت الجيران وبعد التبليغ يتبين أن الأمر طبيعي ، وأكد أن العنف ضد الطفل في السعودية "متفاوت" لافتاً إلى أن "النسبة في صعود وهبوط من عام لآخر، وتسجل الجمعية حالات العنف فيما تتنوع وتتباين بين العنف الجنسي والحرمان من الأبوين كأمثلة أشمل من العنف الجسدي، كذلك حرمانه من التعليم، وسيركز قانون حماية الطفل الجديد على حماية الطفل من الإهمال والإيذاء وتعزيز حمايته ومنع كل ما يضر به من ألعاب خطرة ودخان ومؤثرات عقلية، وتعزيز حقوقه المتعلقة بالتعليم ومنع المخاطر التي تلحق بصحته الجسدية" ، وذلك حسب "الحياة".
و أكد المحامي "طارق الخميس" أن «المملكة انضمت إلى اتفاق حقوق الطفل بموجب المرسوم الملكي رقم م. 7 بتاريخ 16-4-1416 هـ، مع التحفظ على جميع المواد التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وأضاف «تندرج الأنظمة والتعليمات المطبقة في المملكة تجاه الطفل من ولادته حتى بلوغه سن السابعة لا مسؤولية ولا تكليف عليه مطلقاً، وفي هذه المرحلة على وليه تربيته وتوجيهه وتعويده على الأخلاق الحسنة وتعليمة بعض المبادئ الأساسية التي تعده للمرحلة المقبلة، ومن بلوغه السابعة حتى العاشرة يعتبر مميزاً ويبدأ في تعليمة وتدريبه على العبادات والتعامل مع الآخرين وتحمل بعض الواجبات و المسؤوليات من دون أن يترتب عليه عقاب، ومن سن العاشرة حتى سن الـ 15 يتحمل بعض المسؤولية ويقوم وليه وبطريقته بتوجيهه وتأديبه من دون ضرر، ويسأل في دور خاصة وبحضور وليه وبطريقة مناسبة عن المخالفات التي ارتكبها ويكلف وليه برد الحقوق التي أخذها إلى أصحابها، وبعد تمام الـ 15 إلى الـ 18 عاماً يسأل عما ارتكبه في المكان المناسب، وبطريقة ملائمة حفاظاً عليه، ومراعاة لمصلحته وامتداداً للعناية بتربيته وحماية له وللآخرين يكون عقابه إذا لزم بشكل تأديبي تربوي توجيهي، وإذا دعت الحاجة يتم حفظة في إحدى دور التوجيه الاجتماعي كبيئة بديله لضمان تحسن سلوكه وصلاحه لفترة مناسبة".

طالبوا عبر بسرعة تأهيل وتطوير مستشفاهم .. أهالي العلا:

المستشفى "اليتيم" يضطرنا إلى اللجوء للأدوية الشعبية والعطارات

المصدر: جريدة عكاظ السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140712/Con20140712711703.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

هو المتسشفى الوحيد في محافظة العلا الواقعة شمالي المدينة المنورة، ومع ذلك لا يزال يفتقد للخدمات المطلوبة لتقديم الخدمات الصحية المميزة للأهالي، وعن ذلك قصد عدد من المواطنين «عكاظ»، طرحوا رؤيتهم عن المستشفى (اليتيم) كما وصفوه وعلى حد تعبيرهم، وتدني مستوى الخدمة فيه، معبرين عن عدم رضاهم إزاء تدهور الخدمات الطبية المقدمة لهم في هذا المستشفى، وذلك تزامنا مع مقطع انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي وخصص له هشتاق على تويتر، والذي يظهر تدنيا في خدمات العناية المركزة والخدمات الأخرى:

الأهالي طالبوا بتطوير المستشفى بشكل عام، وبالذات قسم العناية المركزة وتغيير الكارد الإداري للمستشفى وتوفير كفاءات متميزة لاسيما للعناية المركزة، ناهيك عن المطالبة بضرورة تطوير المستشفى بشكل عام، وحملوا إدارة الشؤون الصحية في المنطقة مسؤولية تدهور المستوى العام وقصوره عن تأدية مهامه للمواطنين والأهالي.

يقول المواطن الشوشي عبدالله الفرك: راجعت مستشفى العلا منذ وقت قريب إثر عارض برد حاد، ومكثت بالمستشفى ثلاث ساعات رغم عدم وجود أماكن مخصصة للانتظار، واصطف المرضى صفوفا طويلة في انتظار الكشف إذ لم يكن هناك غير طبيبة عامة واحدة فقط تواجه كل هذه الأعداد، وأضاف متسائلا: هل من المعقول أن تخصص طبيبة واحدة فقط في مستشفى وحيد يقصده كل الأهالي في العلا ومايتبعها من مراكز وقرى وهجر؟، واستطرد: هذا الوضع لايمكن تحمله أو تجاوزه دون مساءلة حيث ازدادت أوضاع المستشفى الوحيد بالمحافظة سوءا وانحدارا.

تدهور خدمات

وفي ذات السياق حول تدني وتدهور خدمات العناية بالمرضى في المستشفى، يقول المواطن محمد عايد: انتظرت لأكثر من ساعة ونصف في قسم الطوارئ لأحصل على عناية طبية لطفلي، ولم أجد سوى طبيب واحد فقط ولا أسرة شاغرة، ولا وجود لأي عمل خدمي مؤسسي ناجح بهذا المستشفى، والعمل على إنجاز مبنى الطوارئ الجديد يتم على استحياء وبطء شديد، وأنا أحمل هنا صحة المنطقة إهمالها في تطوير القطاع الصحي في المحافظة خصوصا فيما يختص بإيجاد الكوارد الإدارية والفنية للارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة

أما المواطن عبدالله الجهني فيقول: «مستشفى العلا بوضعه الحالي دعم تجارة الأدوية والعطارات داخل المحافظة ذلك لأن اليأس أصاب الناس من الحصول على خدمات ورعاية جيدة، فلجأ البسطاء أمثالي إلى البحث عن حلول أخرى تتعلق بالعلاج والأدوية الشعبية والعطارين، إلى درجة أنني أضمن الربح الوفير لمن يستثمر في هذا المجال في العلا!».

فيما يقول كل من سالم عطاالله و رجا محمد: إن العناية المركزة تحتاج لمن يأخذ بيدها ليعتني بها، أو يطلق عليها رصاصة الرحمة بدلا من أن تستمر في مسلسل أخطائها عبر كوادر طبية نرى أنها غير مؤهلة لهذه المهمة الصعبة كما ينبغي، وساهم هذا القسم لضعف تأهيله في حصول مضاعفات للمرضى بدلا من علاجهم والتخفيف عنهم، ولاحظنا مرارا أن الحالات الطبية الحرجة يتم تحويلها إلى الأقسام التي لا تتوفر على طبيب مناوب ليلقوا حتفهم في النهاية إهمالا، وهناك الكثير من الصور والمقاطع تكشف سوء الحال في قسم العناية المركزة من إهمال وانعدام نظافة.

محسوبيات وإهمال

وينحو المواطن عبدالرحمن البلوي منحى آخر في حديثه عن الوضع قائلا : المحسوبيات والإهمال الذي يجده أهالي المحافظة من صحة المدينة المنورة في العناية بالمواطن، وعدم اكتراثهم بحجم الخلل الكبير في المستشفى ساهم في تفاقم الأوضاع وتدهورها، فنحن نحمل مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة ومن بعدهم وزارة الصحة تبعات ما يحدث في هذا المستشفى وعدم تجاوبها مع نداءاتنا المستمرة بضرورة العمل بأمانة وبروح المسؤولية واختيار كفاءات وكوادر طبية وإدارية ذات مستوى مهني عال، للارتفاع بإمكانات المستشفى المهنية.

وعلى ذات المنوال يقول المواطن إبراهيم سليمان وعبدالله البلوي: فقدنا الأمل في التجاوب مع نداءاتنا المتكررة بضرورة توفير أدنى معايير الخدمات الصحية والطبية التي تليق بإنسان المحافظة، ونعتب كثيرا على جمعية حقوق الإنسان التي سجلت شكوانا لكنها لم توجد أي حلول لمعاناتنا حتى الآن، ونتساءل: لماذا هذا الإهمال في حق محافظة تعد هي الثانية في المنطقة، ولماذا لا يتم اعتماد مستشفى رديف أو تحويل هذا المستشفى إلى مستشفى محوري بزيادة عدد الأسرة ورفع مستوى الكوادر وإضافة التخصصات المطلوبة وتطوير الأداء في العناية المركزة والطوارئ، وتجديد الدماء في إدارة القطاع الصحي في المحافظة.

رد بالنفي

واستبق المواطنون رد الجهة المعنية قائلين: حتما سيأتي رد إدارة القطاع الصحي بالنفي، إذ لم يحدث أن اعترفت بالأخطاء الموجودة التي نراها رأي العين، ولم تعالج سلبياتها، ونحن نؤكد أن المستشفى بحاجة لأيدٍ كريمة تخرجه من وضعه الحالي، وبالذات في قسم العناية المركزة الذي يتدهور إلى حال أسوأ في كل يوم يمر، ويحتاج إلى كادر طبي قادر على التعامل مع الحالات الحرجة، ونحن نعيد مطالبتنا لإدارة الشؤون الصحية في المنطقة وجمعية حقوق الإنسان بالنظر عاجلا في هذا الوضع لإخراج المسستفى من وضعه الحرج الحالي.

التطوير عقب الافتتاح

سألنا مدير الإعلام الصحي في إدارة القطاع الصحي بالعلا سعد محمد العنزي عن وضع المستشفى فأجاب: يوجد في قسم الطوارىء طبيب أخصائي وخمسة أطباء، ومن المنتظر تطوير القسم عقب افتتاح مبنى التوسعة الجديد، وفيما يتعلق بقسم الطوارىء فإن به طبيبا عاما للفرز والحالات الطارئة والتي يتم توجيهها لقسم الطوارىء الذي يتناوب فيه في كل فترة طبيب مقيم وأخصائي أطفال وأخصائي باطنية، وهذا العدد يفي بالمطلوب فيما يتم استدعاء الأطباء عند الحالات اللازمة.

توسعة الطوارئ

من جهته، كشف مدير الشؤون الصحية بالعلا الدكتور حامد شويكان، عن مشروعات تطويرية قائمة بالمستشفى، مؤكدا أن «هناك مشروع توسعة لقسم الطوارئ والعناية المركزة والغسل الكلوي، وتم إنجاز أكثر من 90 بالمائة من هذا المشروع، ومن المتوقع أن يتم افتتاح المشروع خلال الفترة القريبة المقبلة».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد توقيع السجون عقدا لتأمين الإعاشة للنزلاء بـ1.179 مليار ريال

• حقوق الإنسان" للسجون: راقبوا غذاء السجناء في المناطق النائية

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/12/article_866443.html

عبد السلام الثميري من الرياض

في الوقت الذي وقعت فيه المديرية العامة للسجون عقداً لتأمين إعاشة النزلاء في السجون السعودية مع ثلاث شركات متخصصة لتقديم الوجبات الصحية، بقيمة تجاوزت 1.179 مليار ريال لثلاث سنوات مقبلة، دعت الجمعية الوطنية لحقوق

الإنسان الجهات المختصة إلى تشديد المراقبة والمتابعة، لضمان وصول الغذاء المناسب للسجناء، خاصة في المناطق النائية.

وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، نأمل من خلال توقيع مثل هذه العقود أن يكون هناك ارتفاع في مستوى الإعاشة المقدمة للسجناء، مبينا أن الدولة لا تقصر في هذا الشأن وتبرم العقود بمبالغ كبيرة، ولكن يكون هناك تقصير من قبل الشركات التي تتولى التغذية. وأضاف القحطاني: يجب أن يكون هناك استفادة فعلية فيما يتعلق بما يخصص للسجناء من دعم من قيمة العقود، واصفا الخدمات السابقة في تغذية المساجين بـ"المقبولة" بشكل عام في مجمل السجون، وتختلف من سجن لآخر، وأنه يمكن أن يكون هناك إشكاليات في توفير نوعية التغذية، خاصة للمرضى، إلا إنها دون المستوى في مناطق الأطراف. يأتي ذلك في الوقت الذي أكدت لـ"الاقتصادية" المديرية العامة للسجون أن النزيل في السجون السعودية يقدم له نحو 14 صنفا من المأكولات والمشروبات في اليوم الواحد، وأن أربع جهات حكومية تشرف على الوجبات المقدمة، واصفة إياها بالجيدة والمناسبة، ومستشهدا بندرة حالات التسمم بين المساجين.

وطالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إدارة السجون بالمتابعة والرقابة بشكل مستمر، محملا المسؤولية على القائمين على هذه الشركات والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ الإعاشة، بالقيام بواجبهم وعليهم الوفاء بنوعية الغذاء المناسب المقدم للسجناء، والمحافظة على الجودة المناسبة.

وأكدت المديرية العامة للسجون أنهم يسعون إلى إحداث نقلة نوعية في إعاشة النزلاء، وأنها استحدثت إدارات عامة للتغذية، تعمل وفق أفضل معايير الجودة العالية فيما يخص الغذاء وجوانبه الصحية والتجهيزات والأدوات والأواني المستخدمة وكذلك كفاءة العاملين. وقال اللواء إبراهيم محمد الحمزي مدير عام السجون، إن توقيع هذا العقد جاء بعد موافقة المقام السامي، وأن ذلك يعكس اهتمام القيادة بالنزلاء والحرص على رعايتهم، وتقديم أفضل الخدمات لهم.

من جانبه، قال العميد مساعد بن صلاب الرويلي مدير إدارة سجون منطقة الرياض، إن وزارة الداخلية حريصة على أن تكون شركات التغذية المشغلة للسجون على مستوى عال من الجودة، مبينا أن إدارة السجون تحاول أن تحقق رغبات السجناء فيما يقدم لهم من وجبات غذائية في الفطور والغذاء والعشاء، منوها أنه يتم تخصيص وجبات خاصة للمرضى، وبعض النزلاء الذين يعانون من فرط سمنة، حيث خصص لهم برنامج غذائي. وأوضح الرويلي لـ"الاقتصادية" في حديث سابق أن التغذية المقدمة في السجون تخضع للإشراف عليها من قبل أربع لجان حكومية ورقابية، تشمل إمارة المنطقة ووزارة الصحة وهيئة الرقابة والتحقيق، هيئة التحقيق والإدعاء العام، مؤكدا أن السلبيات لا تذكر فيما يقدم من تغذية، وقال: "من النادر سماع تسمم في السجون، أليس هذا مؤشرا جيدا للغذاء المقدم للنزلاء".

أنحاء
صحيفة أنحاء الالكترونية

لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان : قانون حماية الطفل الجديد يعزز حقوقه و حمايته من أنواع الإيذاء كافة

المصدر: جريدة أنحاء الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.an7a.com/144835

(أنحاء) – متابعات :-

ذكر الدكتور "مفلح القحطاني" رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الوطنية أن زيادة نسبة التبليغ عن الإيذاء واردة في ظل إلزامية التبليغ، وأن نسبة العنف ضد الطفل تتفاوت من عام لآخر بحسب نوع العنف، وأن قانون حماية الطفل الجديد يشمل تعزيز حقوقه بجانب حمايته من أنواع الإيذاء كافة.

وتوقع "القحطاني" زيادة في نسبة التبليغ عن الإيذاء بعد إلزاميته مع حفاظ النظام على سرية اسم المبلغ، ويُسأل أي شخص شهد حادثة إيذاء عن أسباب عدم تبليغه، ويُعفي النظام حسن النية في التبليغ، مثل سماع صوت من بيت الجيران

وبعد التبليغ يتبين أن الأمر طبيعي ، وأكد أن العنف ضد الطفل في السعودية ”متفاوت“ لافتاً إلى أن ”النسبة في صعود وهبوط من عام لآخر، وتسجل الجمعية حالات العنف فيما تتنوع وتتباين بين العنف الجنسي

القحطاني.. وصناعة هيبة ”حقوق الإنسان“

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/07/11/1177206

عبده الأسمري

عندما قامت جمعية حقوق الإنسان.. رأى البعض أنها لن تختلف عن عشرات الجمعيات التي لا يزال بعضها يبحث عن «مقار» و «أعضاء»، أو جمعية «أوراق وملفات محفوظة» كما هو حال جمعيات أخرى بالنسبة لبعض الجهات الحكومية.

سنواتها الأولى كانت «تأسيساً» و «تسييساً» لمراحل مقبلة من العمل.. ومن عضو مؤسس إلى نائب للرئيس ومتحدث ثم رئيس، حوَّل مفلح القحطاني القادم من منطقة عسير الجهد المجدول في الجمعية إلى حقيقة واضحة، فمن تكهنات وتوقعات بمحدودية الدور انتقلت الجمعية إلى «مصدر إزعاج» و«مكمن قلق» إزاء قضايا وطنية تهتم بشأن الفرد والجماعة.

تخلص مفلح وكتيبته الحقوقية من مهام الشكاوى الفردية وحولوها إلى منظومة عمل تعكس رؤية الدولة في التعامل مع حقوق الإنسان. وبدأت الوزارات تحسب للجمعية الناشئة ألف حساب بعد أن تحولت إلى مستودع أسرار ومصدر صناعة قرار.

لم يفتأ ابن ربيعان ورفاقه من أعضاء الجمعية يحرِّكون المياه الراكدة المليئة بوحل الفساد والتجاوزات والتظلمات من أجل تنقيتها بفلتر العمل المنظم حتى تتحول إلى مياه نقية وبيئة خصبة صالحة لأخذ الحقوق وتعاطيها وفق شرع قويم.

القحطاني ورفاقه باتوا يقترحون قوانين ومشاريع في كل جانب، وتحولت الوزارات من شاهدة عيان وناقدة بيان إلى جهات تدرس تلك الاقتراحات.. وتحول القحطاني رجل القانون المدني إلى مبلور ومنظم للحقوق الإنسانية رغم محدودية الصلاحيات وتفاوت المسؤوليات.

ومن العاصمة الرياض ومن جوانب الوطن في فروع الجمعية المختلفة، انطلقت مسيرة عمل قاومت النقد بالصد والاحتياج بالإنتاج، وبلورت الحقوق الضائعة إلى مسودة قرارات تنصف المظلوم.

ومن مؤشرات العمل المؤسساتي لا يزال القحطاني وأفراد الكتيبة الحقوقية يصنعون القرارات من نقطة استقبال الشكاوى وإلى حين فرض قرارات تعلي الشأن الحقوقي على أرض الواقع.

هيئة حقوق الإنسان

• حقوق الإنسان" تطلق • قافلة الخير في شهر الخير"

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/07/11/1177541

جدة – عامر الجفالي
أطلقت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بالتعاون مع مؤسسة تراث وأثر، والعمدة عبدالصمد عمدة حي اليمن والبحر حملة بعنوان «قافلة الخير في شهر الخير» تستهدف العاملين في المحلات التجارية وعمال النظافة وغيرهم.
وأقامت الهيئة إفطارا جماعيا بحضور بعض مسؤولي مؤسسات المجتمع المدني.
اللافت أن هذا الإفطار لم يقتصر على الرجال بل كان للنساء نصيب فقد صرحت الدكتورة جواهر بنت عبدالعزيز النهاري مديرة القسم النسوي بفرع الهيئة أن هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة تشارك في هذه الحملة تحقيقا لمبدأ مسؤوليتها المجتمعية وتلمسا لحاجة الفقراء والمعوزين.

هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة تطلق حملة قافلة الخير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة – سعد بن عبدالله
أطلقت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بالتعاون مع العمدة عبدالصمد محمد عبدالصمد عمدة حي اليمن والبحر بجدة إضافة إلى مؤسسة تراث وأثر حملة بعنوان "قافلة الخير في شهر الخير" تستهدف بعض فئات المجتمع كالعاملين في المحلات التجارية وعمال النظافة وغيرهم بمشاركتهم في إفطار جماعي وذلك في باب شريف بمنطقة البلد، وامتدت الحملة ليشمل الإفطار النساء حيث خصص موقع مناسب لهن يتم فيه تقديم وجبة الإفطار، يشار إلى أن هذه الحملة تأتي برعاية من أمانة جدة وحضور لبعض مؤسسات المجتمع المدني ومشاركة عدة مؤسسات وطنية في هذه الحملة، من جهتها قالت د. جواهر بنت عبدالعزيز النهاري مديرة القسم النسوي بفرع الهيئة إن مشاركة هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة في هذه الحملة تأتي تحقيقا لمبدأ مسؤوليتها المجتمعية وتلمساً لاحتياجات فئة من المجتمع، ونقلت تقدير مسؤولي الهيئة لكل من شارك في الحملة.

جامعة حائل تخصص مقاعد دراسية لأيتام المنطقة سنوياً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952124

حائل - خالد العميم

أعلن مدير جامعة حائل الدكتور خليل بن ابراهيم البراهيم، عن التزام جامعة حائل بمقاعد دراسية مخصصة كل عام لأيتام منطقة حائل الذين أنهوا المرحلة الثانوية، ولن تكون هذه المقاعد ضمن مفاضلات المتقدمين السنوية، بل سيتاح لهم المسار الدراسي الذي يتناسب مع رغباتهم وتخصصهم الذي درسوه في المرحلة الثانوية.

وكان مدير الجامعة قد حل ضيفاً على ملتقى السيف الثقافي، الذي نظم الملتقى الرمضاني الخاص بالمسنين والأيتام في منطقة حائل، وهو الملتقى الذي يقيمه المركز سنويا بالتعاون مع فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة حائل، ومركز الدكتور ناصر الرشيد لرعاية الأيتام، ودار رعاية المسنين.

وأكد الدكتور البراهيم في كلمة أثناء تكريمه أبناءه أن اليتم لا يتمثل في فقدان الأب أو الأم، إنما اليتم الحقيقي هو فقدان الأمل، مشيداً بمهارات وإمكانيات نزلاء المركز. وقال البراهيم إن الجامعة وبدعم مباشر من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن أمير منطقة حائل، قد وقعت اتفاقيات تعاون مع الجمعيات الخيرية في المنطقة لدعم العمل التطوعي.

إلى ذلك وزع مدير جامعة حائل الهدايا على المسنين ونزلاء مركز الأيتام الذين حضروا الملتقى، كما تلقى ميدالية العضوية الشرفية من مركز الدكتور ناصر الرشيد لرعاية الأيتام، مشيداً بما يقدمه مركز السيف الثقافي من دعم كبير لهذه الفئات الغالية على مجتمعنا.

من جانبه ثمن الدكتور محمد بن عبدالكريم السيف عضو مجلس إدارة هيئة حقوق الإنسان والمشرف العام على فرع الهيئة بحائل ورئيس ملتقى السيف الثقافي، رعاية مدير الجامعة لهذه المناسبة، وشكر حضور المسؤولين والأعيان والإعلاميين، كما شكر مركز الدكتور ناصر الرشيد للأيتام ومديره ومسؤوليه، وقدم الدكتور السيف دروعاً تذكارية لمنسوبي المركز.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عضو "شورى": مراجعة لأنظمة "ذوي الإعاقة" ... ودرس تفعيل "المجلس الأعلى" لشؤونهم

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة – نجلاء رشاد
كشف عضو في مجلس الشورى عن وجود مراجعة لأنظمة ذوي الإعاقة من جديد، ومنها تفعيل المرسوم الملكي الخاص بإنشاء «مجلس أعلى لشؤون الإعاقة»، والذي صدر منذ 14 عاماً ولم يفعّل حتى الآن.
وأوضح عضو مجلس الشورى اللواء عبدالله السعدون خلال حديثه إلى «الحياة» أن المجلس حالياً يراجع نظام المجلس الأعلى لشؤون الإعاقة من جديد، ويبحث عن آلية لتفعيله في شكل أفضل، متوقعاً أن يتم تحول «المجلس» إلى «هيئة» خاصة بذوي الإعاقة، مضيفاً: «صدر مرسوم ملكي عام 1421هـ بإنشاء مجلس أعلى لشؤون الإعاقة ولم يفعّل حتى الآن، ومجلس الشورى يراجع حالياً النظام من جديد، ومن خلال الدرس القائم إما سيفعّل المجلس وبصورة أفضل وإما أن يحول إلى هيئة».
وبيّن أن المجلس الأعلى لشؤون الإعاقة قُرر ليهتم بذوي الإعاقة، ويترأسه رئيس وأعضاء من الوزارات المعنية كالشؤون الاجتماعية والصحة والتعليم والتعليم العالي والشؤون الإسلامية، مؤكداً بقوله: «إن جميع الوزارت المعنية لم تجتمع ولم تفعل نظام ذوي الإعاقة في شكل عام».
وشدد خلال حديثه على ضرورة تضافر جهود الجهات المعنية من التعليم والصحة والإعلام في توعية الأسر بحقوق أطفالها من ذوي الإعاقة من حيث الإعانات التي تصرف من الشؤون الاجتماعية، مؤكداً أن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تحتاج إلى الكثير من الخدمات والحماية والحقوق غير متوافرة على أرض الواقع.
من جهتها، أكدت أستاذ مشارك بقسم الدبلوم العالي في التربية الخاصة في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة لينا بنت صديق خلال حديثها إلى «الحياة»، جهل الكثير من الأسر عن وجود إعانة مادية من وزارة الشؤون الاجتماعية لأبنائها من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، مرجعة السبب إلى وجود قصور في تفعيل بنود التشريعات والقوانين الخاصة بنظام المعوقين.
وأفادت بأنه توجد تشريعات وقوانين خاصة بنظام رعاية المعوقين إلا أنها غير مفعّلة، ما أدى إلى حرمان الكثير من ذوي الاحتياجات الخاصة من حق الإعانة.
وأوضحت أن تفعيل تلك التشريعات والقوانين يكون من خلال إصدار قرارات للجهات المعنية بتفعيل المادة الخاصة بهذه الجهة، مضيفة: «يفترض مخاطبة الجهات المعنية منذ معرفة أن هناك طفلاً معوقاً، وتحويله من وزارة الصحة إلى الشؤون الاجتماعية، ويتعرف بعد ذلك على حقوقه، وليس لدينا تفعيل لذلك».
وأشارت خلال حديثها إلى غياب تفعيل بند مادة في نظام رعاية المعوقين خاصة بالقياس والتشخيص يفرض، توفير كل جهة معنية أشخاص مدربين على طرق التعامل مع بعض الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل عملية التشخيص، وذلك لوجود بعض الحالات كصعوبة التعلم وبطء التعلم التي لا تكون ظاهرة.

"السجون" توقع عقود "إعاشة النزلاء" بتكلفة تجاوزت بليون ريال

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة- عناد العتيبي
وقعت المديرية العامة للسجون ممثلة باللواء ابراهيم الحمزي مدير عام السجون عقد إعاشة النزلاء مع ثلاثة شركات كبرى متخصصة في تقديم الوجبات المثالية الصحية، بقيمة تجاوزت البليون ومائه وتسع وسبعون مليون ريال ولمدة ثلاث سنوات، ويغطي كافة سجون المملكة.
وأوضح اللواء الحمزي أن توقيع هذا العقد جاء بعد موافقة المقام السامي الكريم وبمتابعة وتعميد من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، والتي تعكس اهتمام القيادة الرشيدة بالنزلاء والحرص على رعايتهم وتقديم أفضل الخدمات لهم.
وقدم مدير عام السجون اللواء الحمزي الشكر والتقدير بأسمه ونيابة عن منسوبي المديرية العامة للسجون لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد ووزير الداخلية على اهتمامهم بشؤون النزلاء في مختلف الجوانب.
من جانبه أوضح الرائد عبدالله الحربي مدير إدارة العلاقات والإعلام المكلف المتحدث الرسمي لسجون المملكة أن توقيع هذا العقد يختلف كثيرا عن العقود السابقة، إذ سبق ذلك العديد من الإجتماعات وورش العمل حول التغذية وإعاشة النزلاء بحضور نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال الإعاشة تم أستقطابهم حرصاً من وزارة الداخلية للوصول إلى أفضل المستويات في هذا الشأن، مبيناً في الوقت نفسه أن المديرية العامة للسجون وفي سبيل إحداث نقلة نوعية في إعاشة النزلاء استحدثت إدارات عامة للتغذية تعمل وفق أفضل معايير الجودة العالية فيما يخص الغذاء وجوانبه الصحية والتجهيزات والأدوات والأواني المستخدمة وكذلك كفائة العاملين.
وأكد الحربي أن توقيع العقد سيسهم في جعل السجون بالمملكة إنموذجاً يحتذى به على مستوى عالمي في مجال إعاشة النزلاء.

مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة تملؤها سيارات "العدل" الرسمية!

المصدر: جريدة الحياة السبت 12 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
في أرض فصل الانتهاكات والحكم بالعدل، يضطر زوار وزارة العدل من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى البحث طويلاً عن مكان للمركبات التي تقلهم، جراء سيطرة موظفي الوزارة على المواقف المخصصة لهم.

وكشف المحامي عبدالرحمن المهلكي عن انتهاكات إنسانية ونظامية في محاكم عدة، لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، تكمن في استيلاء موظفي وزارة العدل على المواقف المخصصة للمعوقين ومنعهم من الوقوف أو الدخول إليها.
واستغرب المهلكي، وهو أحد المعوقين، في حديثه إلى «الحياة» تجاوزات الموظفين الرسميين للجهاز العدلي بتعمدهم التضييق عليهم، على رغم أن النظام أنصفهم بفرض خمسة في المئة من المواقف في جميع المرافق الحكومية وغيرها للمعوقين، ومع ذلك لم توفر معظم المحاكم النسبة المطلوبة، مضيفاً «حتى المواقف المظللة التي لا توجد عليها لوحات، تم تخصصيها للمكاتب القضائية، بعد ما لوحظ وقوف سيارات تحمل «ملصقات» للمعوقين، مؤكداً أن المواقف الخاصة بالمحكمة العامة تكفي القضاة وأكثر، و«لكن المشكلة في أن الموظفين من غير القضاة يستغلون المواقف الزائدة، والضحية هم أصحاب الاحتياجات الخاصة».
ورصد المحامي المهلكي بالصور وشهادة الشهود وخطابات رسمية، معاناته مع عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء مراجعاتهم المحاكم (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها)، وبدأ بالمحكمة العامة في مكة، بعد أن منعه حراس الأمن من الدخول إلى المواقف المظللة والقريبة من مدخل المحكمة، وأن المنع صادر من رئيس المحكمة.
وتستمر معاناة المحامي المعوق في توفير مواقف مخصصة لهم في محكمة خميس مشيط، إذ استفز تذمره سكرتير رئيس المحكمة، الذي رد عليه غاضباً «مسألة الوقوف الممنوع في الأماكن المخصصة لذوي الاحتياجات مسألة وعي وثقافة، ولن تنفع الشكاوى»، ما دعا المحامي إلى أن يصر على لقاء الرئيس ومطالبته بتطبيق النظام لكي يتثقف الشعب، لافتاً إلى أن محكمة خميس مشيط على وجه التحديد خصصت موقفاً وحيداً فقط للمعوقين، ومع ذلك تحتله سيارة رسمية تحمل شعار وزارة العدل.
ورصد المهلكي على مدى ثلاثة أشهر بالصور، ابتداء من أبريل الماضي حتى تاريخ النشر، سيارات رسمية تحمل شعار وزارة العدل تستولي على مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة في محاكم تابعة لمناطق الرياض ومكة وعسير، مطالباً وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد ال عيسى، بالتدخل الفوري، مشيراً إلى أنه لا يوجد في النظام ما يوجب تخصيص مواقف للموظفين، بعكس ذوي الاحتياجات الخاصة.
يذكر أن إدارة المرور تشترط على المجمعات والمراكز التجارية وجود نسبة معينة من المواقف لذوي الاحتياجات الخاصة، وتكون قريبة من المداخل، وأن رجل الأمن مكلف بتطبيق نظام المخالفات على من يقف في المواقف الخطأ والتي من ضمنها مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة، بحسب تصريح ات إعلامية لمسؤولي المرور، وأن المخالفة تصل إلى 100 ريال، في حين أن مملكة البحرين تنص في نظامها على مخالفة 1000 دينار مع سحب السيارة، وفي دبي تصل إلى 500 درهم، كما تطبق إجراءات صارمة في بعض الدول الأوربية، منها بريطانيا التي صل فيها قيمة الوقوف في مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة إلى 1000 جنيه إسترليني.
البكران: سنوفر كراسي متحركة بعد «العيد»
أكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل الدكتور فهد البكران في رسالة نصية إلى «الحياة» أن نظام البلديات ينص على تخصيص خمسة في المئة من مساحة المواقف للمعوقين، وألّا تقل عن موقفين عرضهما 3.60 متراً، مشيراً إلى أنه تم الالتزام بذلك في المرافق العدلية الجاري تنفيذها، أو تم طرحها للتنفيذ، وستشمل المباني الجديدة الاشتراطات داخل المبنى لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في المرافق العدلية.
ولم ينف أو يؤكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل ما إذا كانت المباني الحالية للمحاكم تتقيد جميعها بالاشتراطات المحددة.
وأفصح البكران عن توجه الوزارة إلى طرح منافسة بعد انتهاء إجازة عيد الفطر، لتوفير كراس متحركة خاصة بالمعوقين، في جميع المباني العدلية في المملكة، مؤكداً أنها سابقة في المباني الإدارية والخدمية.

"جازان": إعانات مالية لأسر السجناء

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
اضغط هنا

جازان - يحيى الخردلي
بدأت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" في منطقة جازان، توزيع دفعة جديدة من الشيكات الواردة من الأمانة العامة للجنة الوطنية الرئيسية في الرياض والمخصصة كإعانات لأسر النزلاء السعوديين الأكثر احتياجاً من بين الذين يمضي عائلوهم محكوميات طويلة، مساهمة منها في التخفيف من معاناتهم خلال شهر رمضان المبارك ومساعدتهم على تأمين متطلبات عيد الفطر السعيد.
و أكدت رئيسة القسم النسائي المكلفة عائشة الحكمي أن الدفعة شملت خمساً وخمسين أسرة من مختلف المحافظات بواقع ألفين وخمسمائة إلى خمسة آلاف وخمسمائة ريال لكل منها تبعاً لعدد أفراد الأسرة، لافتة إلى متابعة وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الدكتور يوسف العثيمين وأمينها العام الأستاذ محمد الزهراني أوضاع النزلاء والنزيلات وأسرهم.

"الخدمة المدنية" تطلق نظام المطابقة على طلبات المتقدمين عبر "ساعد"

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أطلقت وزارة الخدمة المدنية أمس (الجمعة) نظام المطابقة على طلبات المتقدمين على نظام «ساعد» الراغبين في التوظيف على الوظائف المشمولة بلائحتي المستخدمين وبند الأجور البالغ عددهم 35 ألف متقدم ومتقدمة.
وكانت وزارة الخدمة المدنية أطلقت نظام «ساعد» في الـ16 من شهر رجب الماضي، ومكّن النظام المتقدمين والمتقدمات من تسجيل بياناتهم الشخصية ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية لإتاحتها للجهات الحكومية لترشيحهم على الوظائف الشاغرة على اللائحتين الذي وضع من أجلهما البرنامج إليهما.
وأوضحت الوزارة أن الحاصلين على المؤهلات العلمية من المتقدمين على نظام التوظيف «جدارة» لن يتاح لهم التقديم على هذا النظام لكونه موجه لفئة وظائف الأعمال المساعدة بلائحتي المستخدمين وبند الأجور، وتدعوا في الوقت ذاته الراغبين في التقدم على تلك الوظائف إلى تسجيل بياناتهم وإرفاق مؤهلاتهم (إن وجدت) عبر الأيقونة المخصصة للنظام على البوابة الإلكترونية لوزارة الخدمة المدنية أو من خلال الرابط المباشر.
وأشارت الوزارة إلى أن نظام «ساعد» يوفر قاعدة بيانات شاملة لطالبي العمل على تلك الوظائف تلبي حاجة الجهات الحكومية من تلك القوى العاملة، وسيختصر عليها كثير من الإجراءات والمتطلبات المتمثلة في الإعلان عن الوظائف واستقبال الطلبات، كما سيوفر النظام للجهات الحكومية القوى العاملة من قوائم المتقدمين حسب نوع الوظيفة ومتطلباتها،

متى رغبت الجهة الاكتفاء بالاستفادة من هذا النظام من دون الإعلان المستقل وبما لا يخل بما لديها من صلاحيات بحسب النصوص النظامية الواردة في تلك اللائحتين.

"العدل" تستبدل رئيس محكمة ومساعده لتعطيلهما القضايا

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آلدبيس
كشف عضو المجلس الأعلى للقضاء ورئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء الشيخ محمد مرداد لـ «الحياة» أنه تم استبدال رئيس محكمة ومساعده في المنطقة الشرقية بسبب تعطيلهما القضايا، فيما أكد أن المجلس وافق على خطة الأمانة العامة الخاصة باستراتيجية الحلول الآنية والمستقبلية لمعالجة أسباب الشكاوى المقدمة للمجلس سعياً لتحقيق خدمة المواطن وتسهيل عملية التقاضي له بحسب الهدف المنشود.
وأشار إلى أن «المجلس» يقف على ملاحظات المواطنين تجاه المحاكم في المملكة وحال التأكد من صحتها يتعامل معها مباشرة، وعمل على استبدال رئيس أحد المحاكم ومساعده، وذلك حرصاً منه على مصلحة المواطنين وسير القضايا والإنجاز، مؤكداً أنه تم دعم المحكمة ذاتها بعدد من القضاة وكتاب الضبط والموظفين الإداريين لسد النقص وبما يضمن عدم تأخر القضايا في المحكمة وسير العدالة بالوجه المطلوب.
وأكد مرداد أن المجلس الأعلى للقضاء وبتوجيهات وزير العدل ورئيس المجلس يقوم بدرس تحديد إجازات القضاة من بداية العام الهجري لضمان عدم حدوث خلل في نظر القضايا في أي من الشهور، مؤكداً أنه يوجد تنظيم للإجازة في أي شهر من شهور العام وبخاصة في رمضان إذ يفرض المجلس وجود موافقة قاض زميل معه في نفس المحكمة ليتولى عمل القاضي المجاز، كما يتم درس ما يشكل عائقاً على القاضي المناوب وعدم مقدرته تحمل 30 قضية في اليوم أو أقل أو أكثر، مما دفع المجلس ووزارة العدل إلى عمل دراسة يقوم بها مستشارون ومتخصصون لتحديد آلية سير العمل في مثل تلك الحالة، وتحديد إجازات القضاة بما يضمن عدم وجود أي عائق أو سبب يمنع إنجاز الأعمال القضائية في أوقاتها.
وأوضح مرداد أن الحفاظ على سير العمل وعدم تأخر قضايا المواطنين من أهم الأمور التي سعى إليها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، مؤكداً أن المجلس يعد دراسات لتشكيل نقلة نوعية في هذا المرفق بما يخدم المواطن والمقيم، وأن القضاء شهد خلال أقل من عام تطورات إيجابية راعت حاجة المواطنين بما يضمن حصولهم على حقوقهم من دون عناء، وبما يحقق سرعة تنفيذ الأحكام القضائية واجبة التنفيذ.
وأشار إلى أن أحد الإنجازات التي تهدف إلى عدم تأخير النظر في قضايا المواطنين وهي «الدوائر التلفزيونية» والتي تكون حية للمتصِل والمتصَل عليه صوتاً وصورة، وعن طريق آلية معينة حددتها الوزارة بما لا يخل بأمانة العمل القضائي سواء في محاكمة السجناء ممن ارتكبوا قضايا ليس فيها إتلاف والتعامل مع المترجمين المعتمدين من وزارة العدل في ما يخص الترجمة، وبإشراف مباشر من القاضي أو القضاة ناظري القضية للتحقق من صحة وسلامة الاتصال، مؤكداً أن هذا الإجراء سيسهل عملية التقاضي ويحقق العدالة الناجزة.

وزير التربية يوجه بالتحقيق في قضية تأخر تعيين خريجي "التربية الخاصة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة - معاذ العمري

بعد تأخر دام لأكثر من خمسة أعوام على انتظار الوظيفة التعليمية لنحو أربعة آلاف خريج وخريجة من تخصص التربية الخاصة، لاح في الأفق بوادر لحل أزمة خريجي التربية الخاصة في السعودية، إذ التقى عدد من الخريجين وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل في جدة الأسبوع الماضي، وعرضوا ملفاً بمطالباتهم بعد معاناة ظلت تلازمهم طيلة تلك المدة من دون حصولهم على وظائف تعليمية.

وأكد عدد من خريجي التربية الخاصة إحالة ملف تأخر تعيينهم إلى التحقيق بحسب توجيه وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل، ومتابعة من نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي، مشيرين إلى وعد الأمير خالد الفيصل للخريجين خلال لقائه بهم بمحاسبة المقصرين في عدم تعيين الخريجين خلال تلك الفترة.

وحاولت «الحياة» التواصل مع المتحدث الإعلامي لوزارة التربية والتعليم مبارك العصيمي للاستفسار والإيضاح عن لقاء وزير التربية والتعليم خريجي التربية الخاصة، بيد أنه لم يتجاوب مع اتصالات الصحيفة المتكررة.

من جهته، أوضح المتحدث باسم خريجي وخريجات التربية الخاصة عبدالله القرني لـ «الحياة» أن الخريجين طالبوا خلال لقائهم وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل بإظهار الحاجة الحقيقية لتخصصات التربية الخاصة، إذ إن الحاجة الفعلية أعلى من ما أعلنته وزارة الخدمة المدنية بكثير، مشيراً إلى أن عدد الخريجين الذين حضروا أمام مقر مكتب وزير التربية والتعليم في جدة بلغ 150 خريجاً من مختلف المسارات بالتربية الخاصة.

وقال القرني: «إن إحصاء وزارة الصحة لذوي الاحتياجات الخاصة في السعودية يزيد على ٧٢٠ ألفاً، إضافة إلى إشارة إلى درس أجراه مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة بيّن أن عدد ذوي صعوبات التعلم يصل إلى ٥٠٠ ألف طالب وطالبة في المراحل التعليمية كافة، ما يعني وجود ما لا يقل عن مليون وربع المليون من ذوي الاحتياجات الخاصة في السعودية، بينما تكتفي وزارة التربية والتعليم بتقديم خدماتها لأقل من ٥٤ ألفاً فقط، منهم أقل من ٢٤ ألفاً من ذوي صعوبات التعلم».

وبيّن القرني أن عدد خريجي المسارات الجديدة التي استحدثت مثل اضطرابات اللغة والنطق منذ عامين بلغ أكثر من 200 طالب من أربع جامعات، ولم يتم الإعلان إلا عن 100 رقم شاغر فقط، مرجعاً تلك المشكلة إلى مديري المدارس بعدم رفعهم بأعداد الحاجة الحقيقية، وتفاقمها لإدارات التربية والتعليم بالمناطق المختلفة.

وأشار إلى منافسة المعلمين من هم على رأس العمل للحصول على وظائف التربية الخاصة، وذلك من أجل الحصول على العلاوة السنوية بعد حصولهم على دبلومات تتيح لهم التحويل إلى تخصص التربية الخاصة، إذ زادت من إشكال الخريجين من حملة البكالوريوس بعدم توظيفهم، مبيناً أن عدد خريجي التربية الخاصة العاطلين عن العمل يصل إلى حوالى أربعة آلاف خريج وخريجة.

وأفاد بأن عناصر التحقيق التي حددها نائب وزير التربية والتعليم مع الخريجين هي تحويل المعلمين على رأس العمل بالتعليم العام إلى معلمي تربية خاصة بعد حصولهم على الدبلوم وتجاهل خريجي بكالوريوس التربية الخاصة، واكتفاء الوزارة بخدمة حوالى ٣٠ ألفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة من أصل ٧٢٠ ألفاً، مع ترشيد التعيينات في مسار الإعاقة السمعية وتغطية حاجتها بالدبلوم، إضافة إلى تقديم الوزارة خدمات صعوبات التعلم لأقل من ٢٤ ألفاً من أصل ٥٠٠ ألف طالب وطالبة، وعدم الاعتراف بمساري التدخل الباكر وتعدد الإعاقات، وإيقاف تعيينات مسار الموهبة والتفوق، وأخيراً آلية تحديد حاجة التربية الخاصة.

فيما أكد أحد خريجي التربية الخاصة عبدالله الشهري لـ «الحياة» أن وزارة التربية والتعليم أعلنت العام الماضي، تجديدها لعقود معلمين مقيمين في السعودية في تخصصات الرياضيات والتربية الخاصة، مسار اضطرابات نطق ولغة، متسائلاً عن سبب تجديد عقود المعلمين المقيمين وتجاهل الكوادر السعودية المؤهلة.
وقال الشهري: «إن حاجة المدارس السعودية لمعلمي التربية الخاصة لا تقل عن 17 ألف معلم، لخدمة 100 ألف طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ إن عدد المدارس في السعودية التي تحوي فصولاً لطلاب الاحتياجات الخاصة بلغ نحو 1800 مدرسة فقط من أصل 10 آلاف مدرسة».
.. و«الخدمة المدنية» تخلي مسؤوليتها من توظيف «الخريجين»
< أخلت وزارة الخدمة المدنية مسؤوليتها من توظيف خريجي التربية الخاصة، باعتبار أن دورها يتمثل في شغل الوظائف والحاجات التي تردها من الوزارات، وأن إعلان الوظائف للخريجين يتم بحسب حاجة الجهات للموظفين، مبينة أن الحاجة تحددها وزارة التربية والتعليم، وترفعها إلى وزارة الخدمة المدنية.
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين لـ «الحياة» أن إطلاق خريجي التربية الخاصة حملة للمطالبة بتعيينهم وتوظيفهم في وزارة التربية والتعليم على مواقع التواصل الاجتماعي أمر يعود إلى الخريجين أنفسهم، لافتاً إلى أن دور الوزارة يتمثل في شغل الوظائف والحاجات التي تردها من الوزارات، وأن إعلان الوظائف للخريجين يتم بحسب حاجة الجهات التي تريد التوظيف، وفقاً لضوابط المفاضلة للمتقدمين.
وأضاف الخنين «الحاجات تحددها وزارة التربية والتعليم، وترفعها إلى وزارة الخدمة المدنية، وما يختص بالتربية الخاصة فهو أكثر من مسار، وتم الإعلان عن عدد الحاجات للتخصص، وإذا كان هناك استياء من مجموعة لم يصلها الدور وتم توظيف مجموعة غيرهم ممن سبقوهم في المسار نفسه فهذا أمر طبيعي، وأي مواطن يتقدم للحصول على وظيفة فيتم تعيينه وفقاً لضوابط الوظيفة المعلنة، ولكن ليس له الأقدمية أو الأولوية».

توعية مرورية لذوي الاحتياجات الخاصة في الطائف

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/951799

الطائف - حسن الغامدي
قدم مدير إدارة مرور محافظة الطائف العميد إبراهيم آل قحاص ومدير شعبة السير المقدم علي فيحان الشيباني ومدير شعبة السلامة الرائد فوزي الجعيد محاضرة توعوية في نادي الطائف لذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بقاعة الاجتماعات بالنادي. حيث شكر أمين عام النادي الدكتور خالد محمد عسيري إدارة مرور محافظة الطائف على هذه اللفتة غير المستغربة والتي تأتي ضمن توعية وإرشاد أبناء المحافظة بشكل عام وذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص ضمن ما تقدمه من خدمات مرورية وجهود توعوية، ثم قدم العميد إبراهيم شكره لمنسوبي النادي على حسن الاستقبال والضيافة والتي وصفها بغير المستغربة وأكد على أهمية هذه اللقاءات وتوعية المواطنين والمقيمين على احترام الأنظمة المرورية لسلامتهم وسلامة الآخرين وما تسببه الحوادث من أضرار جسيمة على الأرواح والممتلكات وشهد اللقاء إقامة معرض توعوي بآثار الحوادث المرورية وانعكاساتها على الأفراد والأسر والمجتمع.

• مودة" تؤكد استمرار فاعليتها في • خفض الطلاق وتحقيق الاستقرار الأسري"

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/951767

الرياض - محمد الحيدر
أكدت الجمعية الخيرية للحد من الطلاق واثاره "مودة" أنها ستظل متميزة في رسالتها ونشاطاتها، والمرحلة القادمة من مسيرتها ستكون منصبة على تعزيز الكفاءة والفاعلية في توظيف الإمكانات والموارد لخدمة الأهداف.
وكانت "مودة" قد نظمت حفل سحور خيري برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز، وحضور الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل المدير العام لمؤسسة الملك خالد.
وتخلل الحفل الذي أقيم في مركز الملتقى النسائي بالرياض يوم أمس حوارات مع عدد من المستفيدات من برامج الجمعية.
وكشفت المدير التنفيذي ل"مودة" أمال الفريح أن الجمعية تفردت بإنجازات عديدة على الصعيد التنموي والحقوقي والخدمي، ما جعلها تنال الدعم والتأييد من أجهزة حكومية مهمة، مثل وزارة الداخلية، والعدل، والشؤون الاجتماعية، ومحكمة الأحوال الشخصية، والمحكمة التنفيذية. وقالت: "تسعى جمعيتنا في والمرحلة القادمة بأن تظل كما كانت جمعية متميزة بالكفاءة والفاعلية في استغلال إمكاناتها ومواردها المختلفة لخدمة أهدافها، بعون الله وتوفيقه". وأوضحت الفريح أن إنجازات "مودة "، التي تحققت في وقت قصير، تمت على يد فريق من الرموز النسائية التي قدمت دوراً وطنياً في المجتمع، وأشارت إلى دور مجلس الإدارة برئاسة صاحبة السمو المبكي الأميرة سار بنت مساعد بن عبدالرحمن في إرساء صرح "مودة" وترسيخ أسس رسالتها النبيلة القائمة على المشاركة الفاعلة في تحقيق الاستقرار الأسري، وخفض نسب الطلاق والحد من آثاره.
وأثنت المدير التنفيذي للجمعية على كل من وقف خلف إنجازات "مودة"، وإخلاص فريق العمل، وجهود العضوات، ومساندة الداعمين من أهل الخير، المؤمنين برسالة "مودة" ونبل مقاصدها.
وشكرت القائمات على الملتقى النسائي لاسضافة حفل الجمعية وفي ختام حفل السحور شاهد الحضور فيلماً تسجيلياً عن مسيرة "مودة" منذ التأسيس.

• البطالة" و• ارتفاع الأسعار" و• الحوادث" أهم ثلاث مشكلات يعاني منها الشباب

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/951772

الرياض - غزيل العتيبي

أوضح الفريق البحثي في مركز «رؤية» للدراسات الاجتماعية، أن أهم ثلاث مشكلات يعاني منها الشباب – بحسب دراسة استطلاعية - هي البطالة بنسبة 13.4 في المئة وارتفاع الأسعار بنسبة 9.8 في المئة وعدم الالتزام بقوانين المرور وكثرة الحوادث والتفحيط (بنفس النسبة) 9.8 في المئة وأضافوا مضار استخدام (الإنترنت والجوال) بنسبة 8.9 في المئة.
في حين جاءت أقل ثلاث مشكلات أهمية لدي الشباب الذكور هي مشكلة الفقر وبنسبة بلغت 3.6 في المئة ومشكلة الطلاق وبنسبة بلغت 3.3 في المئة ومشكلة الفساد المالي والإداري (الرشوة والوساطة) وبنسبة بلغت 3.0 في المئة.
كما جاءت أهم ثلاث مشكلات من وجهه نظر الفتيات (الإناث) على مستوى المملكة: مشكلة البطالة وبنسبة بلغت 12.7 في المئة ومشكلة ارتفاع الأسعار وبنسبة بلغت 9.7 في المئة ومشكلة عدم الالتزام بقوانين المرور وكثرة الحوادث والتفحيط وبنسبة بلغت 9.3 في المئة.
أما اقل ثلاث مشكلات من وجهة نظر الفتيات فكانت، مشكلة أزمة السكن وارتفاع الإيجارات وبنسبة بلغت 4.2 في المئة، مشكلة الفساد المالي والإداري (الرشوة والوساطة) وبنسبة بلغت 3.7 في المئة، مشكلة الطلاق وبنسبة بلغت 3.3 في المئة. وانتهى الفريق البحثي لمجموعة من التوصيات لصناع القرار والمصلحين الاجتماعيين تلخصت في العمل على تصميم استراتيجية وطنية تنفيذية للحد من ظاهرة البطالة بين جميع فئات المجتمع ذكوراً وإناثاً، حيث أن العديد من المشكلات التي تم تحديدها مرتبطة وبشكل مباشر بالحالة الاقتصادية للأفراد ومنها: أزمة السكن وارتفاع الإيجارات، وغلاء المهور، والعنوسة، والطلاق، والفساد الإداري، والرشوة، والفقر، وارتفاع الأسعار، والعنف الاسري.
وكذلك تصميم برامج إعلامية وإعلانية تفاعلية ضمن منظومة مواقع التواصل الاجتماعي تهدف للمحافظة على الهوية الوطنية للمجتمع وأفراده وتعزيز مرتكزاته الاجتماعية وموروثه الثقافي، وعقيدته الإسلامية للحد من مشكلة التغريب والحث على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا عبر الإنترنت والجوال.

رفع دراسة عاجلة للمقام السامي تمثل مرئياته على تعديلات نظام العمل

مجلس الغرف: تخفيض ساعات العمل يزيد رواتب العمالة الوافدة 30 بالمئة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952253

الرياض – فهد الثنيان
رفع مجلس الغرف السعودية دراسة عاجلة للمقام السامي أعدتها لجنة سوق العمل بالمجلس تمثل مرئيات المجلس على تعديلات نظام العمل التي وافق عليها مجلس الشورى قبل أربعة أشهر، وكان مجلس الشورى قد أعاد التصويت على إقرار التعديلات استجابة لطلب خمسة عشر من أعضائه ليتم اقرارها مرة اخرى بأغلبية ضعيفة وسط انقسام بين اعضائه بين مؤيد ومعارض لها.
وأبرزت دراسة لجنة سوق العمل بمجلس الغرف الاثر السلبي لمساواة العمالة الوافدة مع العمالة السعودية بالامتيازات والانعكاسات السلبية على تكاليف المعيشة التي تؤثر على المواطنين، خصوصا وأن العمالة الوافدة تشكل ما يقارب من 85% من اعداد العمالة بالقطاع الخاص.
وألمحت الدراسة على أهمية إعطاء العمالة السعودية تمييزا إيجابيا في ذلك النظام لكي يتم تحفيزهم للدخول في سوق العمل مثلما هو متبع في بعض دول العالم وطبقته بعض الدول الخليجية خصوصا ان الاتفاقات الدولية لا تسري على أي

تمييز او استثناء او تفضيل بين المواطنين وغير المواطنين، كما اوضحت ان زيادة مدة التغيب السنوية المسموح بها للعامل لتصبح ثلاثين يوماً في السنة ستساعد العمالة الوافدة على التسيب والعمل لدى الغير بطريقة غير نظامية.
وأشارت الدراسة ان تعديلات نظام العمل شرعت فرض غرامة تصل الى مئة الف ريال مع منح مكافأة مالية 25% من مبلغ الغرامة لمن يساعد موظفي التفتيش او غيرهم في الكشف عن المخالفة وكذلك سمحت التعديلات بتكليف افراد من منشآت القطاع الخاص بالقيام بأعمال التفتيش مما رأت معه الدراسة أنه سيؤثر في حيادية المفتشين وربما يدفعهم الى التعسف في ضبط المخالفات.
وقالت الدراسة ان تعديل عدد ساعات العمل بما لا يزيد عن 40 ساعة في الأسبوع بدلاً من 48 ساعة وتعديل عدد أيام الراحة الاسبوعية التي يستحقها العامل لتكون يومين بدلا من يوم واحد سيكون لهذا القرار تأثير مباشر على الإنتاجية وأنه سيترتب على ذلك خسائر كبيرة على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع المقاولات والتشغيل والصيانة وغيرها والتي ارتبطت بعقود مع جهات حكومية وأهلية على أساس أن ساعات العمل في النظام الحالي هي 48 ساعة، كما وسيطال التأثير أيضا المنشآت المرتبطة بتقديم الخدمات للمواطنين والتي تحتم عليها العمل ستة ايام اسبوعيا هذا علاوة على التأثير المتمثل في تأخير تنفيذ المشاريع.
دعوات لمراجعة مبالغ الغرامات وتحديد مبالغ تتناسب مع المخالفات
واعترض مجلس الغرف على ما جاء في تعديل وزارة العمل الموافق عليه من مجلس الشورى متضمناً أن يتولي تفتيش العمل مفتشون من موظفي الوزارة أو من غيرهم من السعوديين يحددهم الوزير أو من يفوضه وتكون لهم الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها في النظام.
ويرى مجلس الغرف اهمية اختصاص من يكلفون بهذا العمل (التفتيش) وخضوعهم لدورات تدريبية مختصة وفق المادة (208) من النظام وتوفر شروط معينة في من يمارس هذا العمل حسب ما ورد بالمادة (195) وهو ما حرص عليه النظام حماية لأسرار صاحب العمل وتوفر العدالة في ضبط المخالفات.
مشيرا بأن تعديل المادة بما ذكر سيتيح لوزارة العمل العهد بأعمال التفتيش لأشخاص من غير موظفي الوزارة وقد يكونون تابعين لإحدى منشآت القطاع الخاص أو من غيرهم خصوصا ان تعديل بقية المواد شمل منح المفتشين نسبة من قيمة الغرامات المحصلة التي رفعت قيمتها بشكل كبير. مما قد يخل بأمانة المهنة المذكورة التي حرص النظام على مراعاتها ويعمل أيضا على التأثير على حيادية من يكلف بهذه المهمة لا سيما عندما لا يكون من موظفي الوزارة وتابعين لمنشآت خاصة.. ومن كل ما ذكر يرى مجلس الغرف بقاء الصياغة الحالية لتلك المادة.
وتنفرد "الرياض" اليوم بنشر ابرز ما ورد في دراسة لجنة سوق العمل بمجلس الغرف السعودية حيال أبرز المرئيات على التعديلات المقرة من مجلس الشورى على بعض مواد نظام العمل السعودي.
السماح بتكليف مفتشين تابعين لشركات بالقيام بأعمال التفتيش يلغي الحيادية والعدالة
تحسين أداء سوق العمل
- المادة 11: جاء في هذه المادة المعدلة بالفقرة (2) منها ان لوزير العمل أن يتخذ الاجراءات التي من شأنها أن تكفل تحسين أداء سوق العمل وتنظيم حركة انتقال الايدي العاملة.
يرى مجلس الغرف أن نظام العمل قد حوى العديد من المواد التي كفلت لوزير العمل اصدار اللوائح والقرارات والتعليمات والضوابط اللازمة لتنفيذ العديد من مواد هذا النظام سواء المتعلقة بحركة العمالة الوافدة بين المنشآت أو المهن أو الأنشطة أو التوظيف أو الترخيص بالعمل أو التدريب او الاستقدام أو كذلك علاقات العمل بين الآجر والأجير، أما بالنسبة لتحسين أداء سوق العمل فالمعروف أن هذا السوق يتفاعل فيه العديد من الآليات التي تتأثر وتؤثر في عدة جوانب ومجالات تتعلق باختصاص عدة جهات حكومية مثل وزارة الداخلية، الشؤون البلدية والقروية، وزارة التجارة والصناعة فضلاً عن جهات اهلية أخرى علاوة على أن بعض القرارات التي تتعلق بسوق العمل تتطلب التشاور مع الجهات المذكورة بالاضافة الى أطراف الانتاج الأخرى ومنها ممثلو أصحاب العمل.. ومن ما ذكر لا يرى مجلس الغرف أن تكون هناك جهة واحدة هي التي تتكفل بما ذكر وأن يكون ذلك بمشاركة أكثر من جهة حكومية أو أهلية.
تعديل مدة تغييب العامل
- المادة 80: الفقرة (7) منها تم تعديل مدة التغييب للعامل التي تتيح لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة أو إشعار العامل او تعويضه وذلك في حالة تغيبه أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية لتكون ثلاثين يوماً أو أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية.

ويرى مجلس الغرف أن اطالة المدة الى ثلاثين يوماً سوف يشجع العاملين في القطاع الخاص على عدم الانضباط والتسيب والعمل لدى الغير بطريقه غير نظامية وذلك بالنسبة للعمالة الوافدة، في الوقت الذي حوى نظام العمل الحالي العديد من الاجازات التي يمكن للعامل الحصول عليها عند حصول طارئ أو ظروف لديه تستوجب تغيبه عن العمل.. مما يرى المجلس معه بقاء النص الحالي للفقرة المذكورة كما هو بالمادة المشار اليها.

تعديل عدد ساعات العمل والاجازة

- المادة 98: حيث تم تعديل عدد ساعات العمل بما لا يزيد عن 40 ساعة في الأسبوع بدلاً من 48 ساعة حسب الصيغة الحالية للمادة.

- المادة 104: حيث تم تعديل عدد أيام الراحة الاسبوعية التي يستحقها العامل لتكون يومين بدل من يوم واحد.

يرى مجلس الغرف أنه سيكون لهذا تأثير مباشر نتيجة لتخفيض ساعات العمل وزيادة أيام الراحة الاسبوعية وذلك على الانتاجية وأنه سيترتب على ذلك خسائر كبيرة على عدد كبير من قطاعاته الاقتصادية خاصة قطاع المقاولات والتشغيل والصيانة وغيرها والتي ارتبطت بعقود مع جهات حكومية وأهلية على أساس أن ساعات العمل في النظام الحالي هي 48 ساعة كما وسيطال التأثير أيضا المنشآت المرتبطة بتقديم خدمات للمواطنين والتي تحتم عليها العمل ستة ايام اسبوعيا، هذا علاوة على التأثير المتمثل في تأخير تنفيذ المشاريع فضلاً عن ذلك فان المستفيد الأكبر من ذلك التخفيض هم العمالة الوافدة باعتبار أنهم يشكلون حالياً ما نسبته 85% من اعداد العمالة بالمملكة، حيث أن التعاقد معها كان على اساس أن ساعات العمل بالمملكة هي 48 ساعة في الاسبوع وأن أيام الراحة الاسبوعية هي يوم واحد فقط، هذا ويجدر التنويه أيضا أن نظام العمل في اغلب البلدان المصدرة للعمالة ينص على أن ساعات العمل هي 48 ساعة ويوم واحد للراحة اسبوعيا ولو كان في العمل بهذا التشريع ظلم للعمال لشرعت منظمة العمل الدولية اتفاقية تمنع تشغيل العمال بهذا العدد من الساعات.

كما ويجدر التنويه أيضا ان الدراسات التي تحدثت عن زيادة انتاجية العامل عند انخفاض ساعات العمل تتعلق بخفض ساعات العمل الى الحد المحدد من منظمة العمل الدولية وهو 48 ساعة اسبوعيا واجازة يوم واحد اسبوعيا فضلا عن هذا فما يجدر ذكره هنا أنه وفي الدول التي اشير الى ان لديها عدد ساعات عمل اقل مما ذكر فإن الاجور لديها تحسب بالساعة بينما الاجور بالمملكة تحسب بالشهر ثم ان الهدف من تخفيض عدد ساعات العمل في تلك الدول هو لتحفيز قطاع الاعمال على توظيف عدد اكبر من العمالة من أجل تخفيض نسب البطالة بينما في المملكة ما زال اغلب الداخلين لسوق العمل هم من العمالة الوافدة مما يدل على ان التعديل سيؤدي الى زيادة اعداد هذه الفئة من العمالة في المملكة، ثم ان اغلب الدول التي شهدت اقتصادياتها نمو امتسارعا كانت ساعات العمل لديها في تلك الفترة هي 48 ساعة وستة ايام عمل في الاسبوع.

ومن هذا فإن اقرار خفض عدد ساعات العمل واجازة يومين اسبوعيا سيترتب عليه حصول العماله الوافدة على مكاسب تتمثل في حقهم بالحصول على أجر يوم كامل في الأسبوع دون أن يعملوا خلاله.. لكون النص النظامي الذي سيقر سيؤدي الى بطلان أي عقد يتجاوز تكليف العامل بأكثر من 40 ساعة، وعدم جواز الاتفاق على مخالفة ذلك.. ومن هذا فالتكليف بأي ساعة عمل في اليوم السادس ستعتبر عملا اضافيا بغض النظر عن عدد ساعات العمل في بقية ايام الاسبوع، وهذا سيتيح للعمالة الوافدة الحصول أيضا على مكاسب كبيرة تتمثل في زيادة اجورها بمعدل 30% عند تكليفها بالعمل الاضافي لتغطية النقص في ساعات العمل التي نص عليها في التعديلات المذكورة مما سيعمل على زيادة مبالغ تحويلات العمالة لبلدانها.. علاوة على ذلك التأثيرات الاخرى السلبية الناتجة عند توفر اوقات فراغ لديها مما قد يدفعها الى ممارسة اعمال محظورة أو العمل لدى الغير بطريقة غير نظامية.

وزيادة على ذلك فإن تأثير تلك التعديلات سيمتد أيضا إلى المنشآت الصغيرة والتي تمثل 90% من اعداد المنشآت نتيجة لعدم قدرتها على التكيف وزيادة التكاليف التشغيلية لها وعدم قدرتها على المنافسة، فضلاً عن التأثير العام على أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص وكذلك على تكاليف المشاريع الحكومية والسكنية كانعكاس لارتفاع تكلفة العمالة والأجور.

عمل المفتشين غير الرسميين

- المادة 194: جاء تعديل الوزارة الموافق عليه من مجلس الشورى متضمناً أن يتولى تفتيش العمل مفتشون من موظفي الوزارة أو من غيرهم من السعوديين يحددهم الوزير أو من يفوضه، وتكون لهم الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها في النظام.

ويرى مجلس الغرف اهمية اختصاص من يكلفون بهذا العمل (التفتيش) وخضوعهم لدورات تدريبية مختصة وفق المادة (208) من النظام وتوفر شروط معينة في من يمارس هذا العمل حسب ما ورد بالمادة (195).. وهو ما حرص عليه النظام حماية لأسرار صاحب العمل وتوفر العدالة في ضبط المخالفات.

ومن هذا فالملاحظ أن تعديل المادة بما ذكر سيتيح لوزارة العمل العهد بأعمال التفتيش لأشخاص من غير موظفي الوزارة وقد يكونون تابعين لإحدى منشآت القطاع الخاص أو من غيرهم خصوصا ان تعديل بقية المواد شمل منح المفتشين نسبة من قيمة الغرامات المحصلة التي رفعت قيمتها بشكل كبير. مما قد يخل بأمانة المهنة المذكورة التي حرص النظام على مراعاتها ويعمل أيضا على التأثير على حيادية من يكلف بهذه المهمة لا سيما عندما لا يكون من موظفي الوزارة وتابعين لمنشآت خاصة.. ومن كل ما ذكر يرى مجلس الغرف بقاء الصياغة الحالية لتلك المادة.

عقوبات المنشآت

- المادة 229: جاء في تعديل الوزارة الموافق عليه من مجلس الشورى وضع عدد من العقوبات منها غرامة لا تتجاوز مئة الف ريال او اغلاق المنشأة نهائياً أو لمدة ثلاثين يوماً.

- المادة 230: وجاء في تعديل الوزارة لهذه المادة الموافق عليه من مجلس الشورى قيام الوزارة بقرار من الوزير بفرض العقوبات المذكورة المقررة على المخالفات كما وجاء في الفقرة (2) من تعديل هذه المادة بقيام الوزير بإصدار جدول يحدد فيه المخالفات والعقوبات المقابلة لها .. والتي لا تتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبتين المقررتين في المادة 229 كما وجاء بالفقرة (5) بجواز الاتفاق بين الوزارة والمخالف على تسوية المخالفة بدفع مبلغ الغرامة الذي تقدره الوزارة.

ويرى مجلس الغرف حيال التعديلات المذكورة الآتي:

ان مبالغ الغرامات التي تصل للمحدد في تعديل المادة 229 تعتبر عالية وقد لا تتناسب مع قدرة المنشآت الصغيرة والتي تشكل غالبية منشآت القطاع الخاص نظراً لضآلة رأس المال لتلك المنشآت والتي يقل كثيراً عن المبالغ المذكورة حيث ان رأس مال ما نسبته تسعين في المئة من منشآت القطاع الخاص اقل من مئة الف ريال.. مما قد يعني تعثرها في أول غرامة توقع عليها، واضافة لهذا فإن اعطاء الحق في تحديد الغرامات والمخالفات حسب ما ذكر وذلك للجهة التي تضبط وتراقب وتنفذ وهي (وزارة العمل) وفق قرارات وزارية صادرة منها قد لا يتفق وما هو متبع في اصدار التشريعات من تحديد عقوبة لكل قاعدة تصدر ينص عليها في نفس التشريع.. فضلاً عن ذلك فإن اتاحة المجال لإمكانية التسوية على مبالغ الغرامة قد تعطي الوزارة كجهة تنفيذية المجال لتقليل مبالغ الغرامات مما قد يخشى معه اتاحة المجال لعدم الحيادية في التطبيق الفعلي للغرامات.

ولذا فإن مجلس الغرف يرى أهمية مراجعة مبالغ الغرامات وتحديد مبالغ تتناسب مع المخالفات تصدر مع نفس التعديل او التشريع وان لا يشكل تطبيقها اجحافاً بالمنشآت لا سيما وما جرى تعديله على المواد السابقة يعني الحد من صلاحية المفتش في إبداء التوجيه أوالتنبيه أو إعطاء الانذارات كإجراء متدرج على المخالفات.. كما ويرى المجلس ان تبقى اختصاصات هيئات تسوية الخلافات العمالية (كجهات قضائية) كما هي وذلك في اقرار الغرامات أو العقوبات كما ورد (بالمادة 214، 216) عند تعذر دفع الغرامات طوعاً بحدها الأعلى من قبل المخالفين كما ورد بالمادة 241 من نظام العمل الحالي.

منح مكافأة مالية لا تزيد على 25% من مبلغ الغرامة

- المادة 233: جاء تعديل الوزارة الموافق عليه من مجلس الشورى بصياغة جديدة لهذه المادة تجيز للوزير منح مكافأة مالية لا تزيد على 25% من مبلغ الغرامة المحصلة لمن يساعد من موظفي التفتيش أوغيرهم في الكشف عن أي من مخالفات النظام.

ويرى مجلس الغرف أن اقرار ما ذكر سوف يؤثر على حيادية المفتشين المختصين وربما يدفعهم الى التعسف في ضبط المخالفات، ناهيك عن ما قد يؤثره ذلك في حالة تكليف موظفين من غير الوزارة في أعمال التفتيش وضبط المخالفات – كما هو مقترح في التعديل للمادة 194 السابق ذكره كذلك فإنه سيغري موظفي منشآت القطاع الخاص للكيد بها بافتعال بلاغات كيدية ضد منشآتهم التي يعملون بها طمعا في الحصول على منحة المكافأة المالية الكبيرة مما سيؤثر على بيئة العمل داخل المنشأة.

هذا ما يراه مجلس الغرف من وجهة نظر على ما تم من تعديلات على نظام العمل الحالي، على أن المجلس يود ايضاً التأكيد أنه لا يعترض على اية تعديلات تهدف الى تطوير النظام وتكيفه مع معطيات سوق العمل اوما يهدف الى زيادة الفرص الوظيفية للمواطنين وتوفير البيئة المناسبة لذلك.

د. العضيبي: التقنية تربط الترفيه ومعلومات المرضى بالأطباء

مدينة الملك فهد الطبية تدشن النظام الإلكتروني الترفيهي للمرضى

المصدر: جريدة الرياض السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/951876

الرياض - محمد الغنامي
دشنت مدينة الملك فهد الطبية مؤخراً النظام الإلكتروني الترفيهي للمرضى الذي يعد من أهم الأنظمة الموجودة في مجال الرعاية الصحية، ويعتبر الأول من ناحية الاستخدامات الصحية في الشرق الأوسط.
وقال الدكتور خالد العضيبي المدير التنفيذي للمعلوماتية الصحية وتقنية المعلومات في مدينة الملك فهد الطبية، إن النظام يتضمن تقنيات الإنترنت والتلفاز والهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي، مشيرا إلى أنه يمكن المريض من التواصل مع العالم الخارجي مما يؤدي إلى زيادة رضاه عن المستشفى وبالتالي يعكس التأثير الإيجابي على صحة المرضى.
وبين العضيبي أن النظام يتميز بالربط بين وسائل الترفيه والنظام الصحي ويسمح لطاقم الرعاية الصحية في التركيز على ما يفعلونه بصورة أفضل، كما أن النظام الإلكتروني الترفيهي يمثل وحدة بيانات متكاملة لإدخال المعلومات المتعلقة بالمريض من قبل الأطباء أو طاقم التمريض.
وأضاف العضيبي: "اختيار مدينة الملك فهد الطبية لهذا النظام هو من أجل تعزيز الإنتاجية الإجمالية وتوفير وسائل الرفاهية والراحة للمريض ولتسهيل آلية سير العمل بجودة عالية في جميع الأنظمة والتطبيقات الموجودة داخل المدينة".
الجدير بالذكر أن مدينة الملك فهد الطبية رائدة في مجال التقنية والابتكارات ولها إسهامات كثيرة في المعارض الصحية السنوية وعلى إثر ذلك فقد فازت المدينة بجائزة أفضل مبادرة للتكنولوجيا وذلك خلال معرض المستشفيات والبنية التحتية في دبي لعام 2014.

مضت 10 سنوات وقضيتهن بلا حل

خريجات كليات المجتمع يطالبن بالاعتراف بمؤهلاتهن وتوظيفهن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م

http://www.alriyadh.com/952142

الرياض - محمد السهلي
تنتظر خريجات كليات المجتمع، من يحل مشكلتهن التي تحولت إلى معاناة طال انتظارها من أجل توظيفهن والاعتراف بمؤهلاتهن وتصنيفها من قبل وزارة الخدمة المدنية التي تتحجج بعدم وجود لوائح وظيفية لخريجات كليات المجتمع.
وعلى رغم مضي أكثر من 10 سنوات على تخرجهن، لم تتسلم بعض الخريجات السجلات الأكاديمية وبعضهن لم يتسلمن شهادة حسن سيرة وسلوك، فيما برنامج «جدارة» يستبعدهن من المفاضلة، إلى جانب المنشآت الحكومية والخاصة التي لا تقبلهن بمجرد سماع أنهن خريجات كلية المجتمع على الرغم من أن التخصصات مواكبة لسوق العمل.
وقالت عدد من الخريجات لـ«الرياض»، تم افتتاح كليات المجتمع في مناطق المملكة المختلفة عام 1423هـ بناءً على قرار مجلس الوزراء الصادر عام 1422هـ والمبني على توصية المجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ 4-3-1422هـ حيث قامت وزارة التربية والتعليم بافتتاح 15كلية في العديد من المحافظات كما قامت وزارة التعليم العالي من جانبها بافتتاح كليات للمجتمع في جامعاتها وتشمل تخصصات مهمة ومطلوبة لسوق العمل وهي الحاسب الآلي، اللغة الانجليزية، برمجة الحاسب، ونظم المعلومات، تقنية هندسة حاسبات، برمجة وتشغيل الحاسبات، محاسبة، إدارة أعمال، إدارة موارد بشرية، الإدارة المكتبية، السكرتارية، إدارة التسويق، رياض الأطفال ومنها ما هو تابع لوزارة التربية والتعليم وتابع لوزارة التعليم العالي ومدة الدراسة سنتان وثلاث سنوات.
وأشاروا إلى أن الدراسة كانت من دون مكافآت مع تحمل تكلفة النقل التي لا تقل عن 800 ريال للشهر الواحد بسبب الحضور من قرى نائية فرحاً بتحقيق الوعود التي سمعوا بها كون توظيفهن سيتم فور التخرج مما جعل البعض الآخر تدرس على نفقتها الخاصة بقيمة 30 ألف ريال طمعا في التخرج ونيل الشهادة والحصول على الوظيفة.
وقالوا: «إذا كانت هذه الكليات افتتحت بقرار سام وبتوصية من المجلس الاقتصادي الأعلى بهدف تأهيل مواطنات في تخصصات تخدم سوق العمل ومن خلال دراسة التخصصات التي يحتاجها سوق العمل فلماذا تم تجاهلهن وعدم توظيفهن حسب متطلبات سوق العمل لمثل هذه التخصصات، ولِمَ لا توجد وزارة الخدمة المدنية ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة المالية حلاً لمشكلة تجاوزت عشر سنوات من خلال لجنة رباعية لوضع الحلول الجذرية والتي تخدم الجانبين الخريجة وحاجة سوق العمل والاعتراف بمؤهلاتهن العلمية والتي دعت الحكومة لافتتاح هذه الكليات الذي لم يأتِ من باب الفراغ وإنما حسب متطلبات سوق العمل وإيجاد مخرجات تعليمية تخدمه وتحقق للمواطنات الوظيفة التي تليق بها بعد أن يتم تأهيلها للعمل وفق هذه المخرجات.

خالد الفيصل يعتمد خطة مواجهة لكورونا تتضمن إجراءات احترازية للحد من العدوي

تقضى بإشغال 1465 وظيفة بالصحة المدرسية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
اضغط هنا

عبدالرحمن أبورياح - الباحة

25

حقوق الإنسان في الصحافة

اعتمد وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل خطة وزارته للوقاية من مرض كورونا، حيث طالب الفيصل بضرورة البدء الفوري في الخطة بكامل بنودها في جميع المدارس. وتهدف الخطة إلى تنفيذ برنامج توعوي بمرض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس- كورونا) لتوعية جميع منسوبي المدارس والطلاب مع بداية العام الدراسي 1435هـ 1436هـ المقبل، ومراقبة الوضع الصحي للطلاب ومنسوبي المدارس بشكل مستمر لمعرفة أية مستجدات في الوضع الصحي بالمدارس.

وتشتمل الخطة على تنفيذ برنامج توعوي للكوادر التربوية (مرشدين صحيين مدربين) بواقع مرشد واحد في كل مدرسة يبلغ عددها 100 طالب ومرشدين صحيين اثنين في كل مدرسة يزيد عدد طلابها عن 100 طالب، وتدريب كوادر الصحة المدرسية الموجودة على رأس العمل وعددهم 1859 وظيفة، وشغل الوظائف الصحية الشاغرة في الوحدات الصحية المدرسية وعددها 1465 وظيفة وتدريبهم. كما يتم توفير كافة مستلزمات النظافة الشخصية والمعقمات في العيادات المدرسية. وفي حال إعلان المرض وزيادة انتشاره أو وجود حالات في المدارس فيجب تقييم الوضع وعزل الطلاب أو المعلمين المصابين بالمرض وارسالهم إلى منازلهم. والبقاء في المنزل عند ظهور حالات كثيرة من فيروس كورونا وإلزام الطالب الذي يعاني من المرض بالبقاء في المنزل مدة أسبوعين.

ساعات العمل والإجازات تدفعان 62٪ من عاملات الرياض لترك العمل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
اضغط هنا

محمد البيضاني - الباحة

أظهرت النتائج الأولية للدراسة الاستطلاعية التي أجراها مركز الاستطلاع والقياس للدراسات حول تجربة تأنيث المحلات التجارية بمدينة الرياض، أن أكثر من 62% من العاملات بالمحلات التجارية اللائي تم استطلاع رأيهن في هذه الدراسة قد يتركن العمل بسبب ساعات العمل ونظام الإجازات بالأسواق والمحلات التجارية كما أظهرت النتائج الأولية للدراسة التي يتوقع أن تعلن نتائجها الكاملة قريبًا؛ بأن أكثر من 70% من العاملات لا يعانين من أي مضايقات أو معاكسات أثناء عملهن، كما أظهرت الدراسة أن أكثر من 79% يعتقدن أن الراتب الحالي لا يتناسب مع ساعات العمل الحالية، علمًا بأن 95% من عينة الدراسة رواتبهن خمسة آلاف ريال أو أقل، وتحديدًا 41.3% الراتب 3000 ريال أو أقل، و 53.7% ما بين 3001 - 5000 ريال، كما أظهرت الدراسة نتائج كثيرة تعين القائمين على أمر التجربة من الجهات الرسمية للوقوف على حقائقها (ايجابياتها وسلبياتها) وقد بادر مركز الاستطلاع والقياس للدراسات (استطلاع) بالبدء في إجراء دراسة مسحية حول تأنيث المحلات التجارية النسائية بمدينة الرياض، انطلاقًا من دور المركز الريادي في تناول القضايا المجتمعية الهامة وفق المعايير والأطر العلمية، والجدير بالذكر أن الدراسة الاستطلاعية المشار إليها تهدف إلى تقييم تجربة تأنيث المحلات التجارية من قبل جميع أطراف المعادلة وهم: العاملات بالمحلات التجارية بمدينة الرياض، أصحاب ومديرو المحلات التجارية، جمهور المتسوقين بالمحلات التجارية.

اعتمدها وزير التربية والتعليم

إحداث برامج لذوي فرط الحركة وتشتت الانتباه

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140711/Con20140711711639htm

عبدالله الغامدي (الرياض)، واس (أبها)

اعتمد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم إحداث برامج لذوي فرط الحركة وتشتت الانتباه لتقدم هذه البرامج الملحقة بمدارس التعليم العام خدماتها لهذه الفئة وفق أحدث الأساليب والممارسات التربوية والتعليمية.

وعبر مدير عام التربية الخاصة الدكتور عبدالله بن فهد العقيل عن شكره وتقديره لسمو وزير التربية والتعليم على اهتمامه ومتابعته لما يقدم من خدمات تربوية وتعليمية لطلاب وطالبات التربية الخاصة، منوها بالجهود المبذولة والمتابعة المستمرة من ونواب الوزير ووكيل الوزارة للتعليم، مشيرا إلى أن برامج ذوي فرط الحركة وتشتت الانتباه تم إحداثها في خمس مناطق تعليمية هي (الرياض، جدة، الشرقية، عسير، حائل) للبنين والبنات وسيتم التوسع في هذه البرامج تدريجيا في بقية المناطق والمحافظات.

يذكر أن اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه ينتج عن خلل عصبي سلوكي من أعراضه: صعوبة في التركيز، صعوبة التحكم في الحركة المستمرة، التصرف والحديث باندفاعية، صعوبة في إقامة علاقات اجتماعية ناجحة، مهارات دراسية ضعيفة، الشعور بالإحباط والعدوانية، ويشكل الذكور النسبة الأكبر من الأطفال المصابين بهذا الاضطراب.

من جهة أخرى، سلم الأمير خالد الفيصل الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة عسير ممثلة في رئيس قسم النشاط الكشفي سعد عوضه درع التميز في المشروع الوطني الكشفي لنظافة البيئة وحمايتها.

جاء ذلك في الاحتفال الذي نظمته وزارة التربية والتعليم لتكريم المتميزين في مشروع رسل السلام بالقطاعات الكشفية وداعمي المشروع من رجال الأعمال والقطاعات الحكومية وذلك بقاعة «بلاتسو» بمحافظة جدة.

وأكد المدير العام للتربية والتعليم بالمنطقة بالنيابة محمد عريدان أن التكريم حافز لبذل المزيد من الجهد والعطاء في برامج الإدارة بصفة عامة وبرامج النشاط الكشفي على وجه الخصوص، مقدما شكره للقائمين على البرامج الكشفية لقاء ما تحقق.

تحويل 500 ريال لحساب كل مشمول بالضمان من إعانة الملك

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140711/Con20140711711649htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

تم ليلة أمس تحويل مبالغ الضمان الاجتماعي إلى حسابات عدد من المستفيدين المشمولين بإعانة خادم الحرمين الشريفين التي وجه بصرفها لهم قبل أيام لمساعدتهم على مستلزمات رمضان والعيد وقد بلغ نصيب الفرد الواحد في الأسرة على ضوء التقسيم الذي أعدته وزارتا المالية والشؤون الاجتماعية 500 ريال من أصل 1.395.655.000 ريال لـ 875.735 مستفيدا ومستفيدة حسب آخر إحصائية للمشمولين بإعانات الضمان الاجتماعي وفق ما أكدته وزارة الشؤون الاجتماعية في تصريح لها عشية 28 من شعبان عن ما خصصته الوزارة لمستفيدي ومستفيدات الضمان لمعاشات شهر شعبان.
«عكاظ» قامت بعملية حسابية سريعة لمبلغ الـ 500 ريال المخصص من إعانة مستلزمات رمضان والعيد للمستفيدين والمستفيدات من الضمان ليصل المبلغ المصروف بالتتابع نحو 437 مليونا و 867 ألف ريال تقريبا.
يذكر أن المساعدة المالية التي وجه خادم الحرمين الشريفين قبل أيام لمساعدة الأسر التي يشملها الضمان الاجتماعي على مستلزمات رمضان والعيد من الفقراء والمحتاجين والأيتام والمطلقات والمعلقات والمهجورات والمسنين والمعوقين والمعوزين.

في يوم اليتيم الإسلامي

مطالبات بتسهيل إجراءات رعاية الأيتام

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140713/Con20140713711890.htm

عكاظ (المكاتب الداخلية)
رعاية الأيتام إحساس جميل يشعر به كل متعامل مع من فقد الأب أو الأم أو كليهما، سواء بالإيواء والرعاية أو تقديم المساعدة المادية والعينية، وتزامنا مع يوم اليتيم العالمي في العالم الإسلامي، تسلط «عكاظ» الضوء على هذه الفئة الغالية، ماذا يقدم المجتمع من دعم مادي لهم، دور الجمعيات الخيرية معهم، في الوقت الذي يتواصل فيه عطاء الدولة لهذه الفئة من حيث الإيواء والمعيشة والمصروف والتعليم.
بداية، أشادت عدد من المختصات في الشأن الاجتماعي بالخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية للأيتام والتي تمضي نحو مزيد من سبل الدعم المادي والمعنوي، وهنا طالبت المستشارة التعليمية والعضوة في الحوار الوطني سابقا الدكتورة منيرة العكاس بضرورة دعم اليتيم معنويا وعدم اشعاره بأنه يتيم، وقالت «على رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات ضرورة دعم البرامج التي تعنى باليتيم، وتوظيف هذه الفئة ضمن مؤسساتهم وشركاتهم وكذلك تخصيص دفع جزء من الزكاة لهم، وكذلك دعمهم في كافة المجالات وبما يعزز الشراكة ويعزز الدعم النفسي والمعنوي».
وقالت مديرة مركز بيت الرفيف التابع للجمعية الفيصلية الخيرية في جدة عبير سجان، إن دور الحكومة تجاه هذه الفئة الغالية مستمر بالعطاء من حيث الإيواء والمعيشة والمصروف والتعليم، فقد هيأت كافة السبل لتسهيل التعليم لهم ووفرت لهم التعليم المجاني والالتحاق بالكليات الخاصة والدورات المجانية حتى نظام الابتعاث ميسر لهم، وأوضحت سجان أن العطاء المادي ملموس من المجتمع والحكومة الرشيدة، ويبقى تعزيز مفهوم الدين الإسلامي وهو أهم عامل لتربية واحتواء اليتيم.
وهنا أشار المواطن محمد العتيبي، إلى أن عمليات رعاية الأطفال الأيتام من بعض الأسر تمر بسلسلة كبيرة من التعقيدات، مما دفع الكثير من الأسر للعزوف عن تبني هؤلاء الاطفال وتربيتهم في المنازل، وطالب العتيبي بآلية تسهل اجراءات الرعاية من قبل الأسر، خاصة وأن الكثير من الأسر ترغب في رعاية طفل يتيم في منزلها بنية صالحة.
وتشير السيدة نوف إلى أن الجمعيات الخيرية لا تتذكر هذه الفئة إلا في المناسبات وبشكل روتيني لا يتناسب مع حاجة الكثير من الأطفال لمشاعر الابوة والحنان الذي يفتقدونه، وكذلك الدفء العائلي الذي يجب ان يكون حاضرا في كل المناسبات دون اشعار الطفل بأن ما يقدم له هو صدقة سرعان ما تنتهي.

وقال حسين الجبر رئيس جمعية أم الحمام الخيرية بالمنطقة الشرقية، إن الجمعية أولت الايتام عناية خاصة في المساعدات التي تقدمها بشكل دائم، مبينا ضخ مبالغ كبيرة في مشروع استثماري يذهب ريعه بالكامل للأيتام، لافتا الى ان المشروع عبارة عن مبنى سكني يضم 18 شقة سكنية حيث تم تشغيلها منذ خمس سنوات تقريبا.

وأضاف «الجمعية وضعت العديد من البرامج الهادفة لمساعدة الايتام، وهناك برنامج كافل اليتيم سواء من خلال الاعانة المباشرة للأسرة من قبل المتبرع او الاعانة العامة بشكل، حيث تبلغ الاعانة الشهرية المطلوبة للمتبرع 240 ريالا شهريا»، مبينا ان المساعدات لا تقتصر على فترة زمنية دون غيرها، فالمساعدات العينية مستمرة سواء في شهر رمضان او كسوة العيد او المستلزمات المدرسية، فضلا عن الرواتب الشهرية لليتيم.

واكد ان الجمعية تعتزم الدخول في استثمار جديد يخصص ريعه للأيتام، على غرار المبنى السكني الذي يضم 18 شقة، بهدف زيادة الدخل ورفع المعونة الشهرية للمستحقين في المستقبل القريب.

وقال «لا يقتصر دور الجمعية على الجانب المادي لتأمين احتياجات الايتام المستفيدين من الجمعية، بل عمدت الى التأمين الصحي لليتامى، حيث تقدم الخدمات العلاجية لأسرة اليتيم بشكل مجاني بالنسبة للمستوصف التابع للجمعية»، مضيفا، ان عدد أسر اليتيم المستفيدة من الجمعية يقدر عددها بـ 24 اسرة، وعدد افرادها 50 يتيما ويتيمة.

وفي الوقت الذي يعيش فيه عشرات بل المئات من الأطفال الأيتام مسلسل الحرمان والمعاناة، كونهم يعيشون مع أقارب لهم، في ظل عدم توفر المعلومات الكافية عنهم، وحتى الجمعيات الخيرية التي تقدم القليل لهذه الفئة فشلت هي نفسها في حصر الأيتام وبما يساعد على تقديم خدمات جيدة لهم.

وفي جازان، أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية بجازان محمد عزي معافا، أن الأيتام تشملهم رعاية خاصة من القيادة الرشيدة قل ان تلقى مثيلها في العالم، حيث انشئت لهم مرافق حديثة مزودة بكل الخدمات الصحية والترفيهية والرياضية والاجتماعية والغذائية ذات جودة عالية ودور تعليمية على أرقى المستويات يتلقى فيها اليتيم التعليم بكافة المراحل مع متابعة لأوضاعه عبر باحثين اجتماعيين يؤدون واجبهم الانساني والاداري دون تأفف او ضجر حتى يشعر اليتيم انه يعيش في مناخ أسري ينسيه حالة اليتم التي كانت تلازمه.

وأضاف «الوزارة تولي الأيتام جل اهتمامنا وتوفر لهم كل مقومات الحياة الحديثة»، وعن الخطط المستقبلية، قال «وزارة الشؤون الاجتماعية تضع اليتيم والعناية به نصب عينيها وتضع الخطط المستقبلية التي من شأنها ان تنقل اليتيم الى أفضل حالات الرقي والعيش الكريم ودائما ما تبحث الوزارة عن ما ينفع اليتيم ويصنع مستقبله مثله مثل أي فرد من المجتمع يتذوق حياة كريمة مستقرة وهناك متابعة مستمرة من الوزارة لليتيم حتى يتم تزويجه ليكون أسرة مستقرة وينجب ابناء وسط مجتمعه».

ونظمت جمعية تكافل لخدمة الايتام بالمدينة المنورة مؤخرا، رحلة عمرة لأكثر من 100 يتيم ويتيمة من أبناء الجمعية برفقة أمهاتهم في رحلات العمرة الرمضانية، وأوضح رئيس قسم الرعاية التربوية والتعليمية بالجمعية عماد المغامسي، أن الرحلة انطلقت بمشاركة 100 من أبناء تكافل يصحبهم عدد من مشرفي قسم الرعاية التربوية والتعليمية، تخللت الرحلة العديد من البرامج المنوعة.

كما أطلقت الجمعية مع حلول شهر رمضان المبارك حملة «لا تنساني» لدعم أيتام المدينة المنورة والذين يفوق عددهم الثمانية آلاف يتيم، واستخدمت الحملة التي استمدت مضامينها من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم في الحث على رعاية اليتيم والاهتمام بهم في كافة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ولقيت تفاعلا كبيرا مع انطلاقتها.

وقال عبدالمحسن الحربي أمين عام الجمعية إن الجمعية تنفذ حملة «لا تنساني» من خلال إحدى الشركات الإعلامية المتخصصة وذلك لتوفير اكبر رعاية واهتمام بأيتام المدينة المنورة وتحقيقا للشراكة المجتمعية التي تعمل الجمعية من خلالها.

وأضاف الحربي تنطلق الجمعية في رعايتها للأيتام من مجموعة من المنطلقات ومنها أن رعاية اليتيم والعناية بأسرته مطلب شرعي واجتماعي وإنساني لا بد من القيام به، حيث تعمل الجمعية على رعاية آلاف الأيتام وتقدم لهم رعاية معيشية وصحية وتربوية وتعليمية، وتسعى لأن تكون نموذجا يحتذى في العناية بأيتام المدينة في كافة حاجاتهم المعيشية والنفسية والتعليمية والتربوية بما يضمن نشأتهم نشأة طيبة حتى يستغنوا وليكونوا لبنة صالحة في مجتمعهم بإذن الله.

وأوضح الحربي أن حملة «لا تنساني» ستعمل على التعريف ببرامج رعاية الأيتام وطريقة التبرع عبر الرسائل النصية لتمكين المتبرعين من دعم جهود الجمعية الخيرية في مجال رعاية الأيتام بكل يسر وسهولة، حيث تشمل الخدمة التبرع عن طريق رسائل الجوال للرقم الموحد 5084 لجميع مشغلي الاتصالات في المملكة، وذلك بإرسال رسالة فارغة للتبرع

بمبلغ عشرة ريالات مرة واحدة إلى الرقم 5084، كما يمكن التبرع شهريا بمبلغ 12 ريالا شهريا، من خلال إرسال الرقم 1 إلى الرقم الموحد للخدمة.

"تقنية المعلومات": "الإشاعات" جرائم يعاقب عليها القانون

المالك: نحاول مكافحتها بالتوعية ونحث على الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصالات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=194162&CategoryID=3

المدينة المنورة: فيصل الرويشد

أكدت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أن الإشاعات التي يروج لها البعض في مواقع التواصل الاجتماعي قد تندرج ضمن الجرائم المعلوماتية التي يعاقب عليها القانون.

وأوضح المتحدث الرسمي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات سلطان المالك في تصريحات إلى "الوطن" أن دور الهيئة في مكافحة الشائعات يأتي من الجانب التوعوي في الحث على الاستخدام الأمثل لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، مشيرا إلى أن نشر الشائعات من خلال الشبكات الاجتماعية يعد من الاستخدامات السيئة التي تنتشر بين الناس الأمر الذي أثر بشكل سلبي على الراغبين في تلقي الأخبار الدقيقة والصحيحة.

وألمح المالك إلى أن الهيئة أطلقت حملة توعوية خاصة بالجرائم المعلوماتية، مؤكدا في الوقت ذاته أنه في حال كانت الإشاعة جريمة معلوماتية فيحكمها نظام الجرائم المعلوماتية.

وذكر المالك أن الهيئة تقدم الدعم الفني للجهات المعنية بما يخص الجرائم المعلوماتية، ولكنه أكد أنها لا تلاحق مصادر الشائعات التي تنتشر بشكل يومي ومستمر في مواقع التواصل الاجتماعي.

يذكر أن عدد من الحسابات بالتحديد في موقع "تويتر" قد ظهرت في الفترة الأخيرة وكانت مهمتها مكافحة الإشاعات، حيث تتصدى يوميا لعدد كبير من الإشاعات التي تظهر في مواقع التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى ما ينتشر في بعض تطبيقات المحادثات الشهيرة مثل "واتس آب" وغيرها.

من جانبه، يقول عبدالله العتيبي إن العشرات من الإشاعات تظهر بشكل يومي وهو أمر محير جدا، إذ لم يعد هناك مصداقية، حتى أن بعض الإشاعات ربما تظهر في مواقع إلكترونية تابعة لصحف. وأضاف "المشكلة في كثير من الإشاعات أن المواقع أو الصحف التي تتمتع بالمصداقية لا تنفي هذه الإشاعات ولا تأتي أصلا على ذكرها، وبالتالي نعلم تلقائيا أنها إشاعة غير صحيحة".

من جهتها، أكدت اختصاصية الأمراض النفسية والعصبية الدكتورة أمل الكفراوي لـ"الوطن" أن مصدر الإشاعة لا يصنف من ضمن المصابين بالأمراض النفسية، حيث إنه سلوك قد يتبعه البعض من الأشخاص لأغراض شخصية أو سياسيه لإحداث نوع من البلبلة أو عدم الاستقرار سواء في العلاقات الإنسانية أو الدولية.

وأضافت الدكتورة الكفراوي، أن الشائعات دائما ما يكون لها صداها عند الأشخاص الذين غالبا ما يلقون آذانهم وأسماعهم للغير، وتابعت "ليس هناك أسلوب معين لمحاربة الإشاعات في الوقت الحالي حيث إن وسائل انتشارها أصبحت كثيرة وغير قابلة للتحجيم، خاصة في ظل توفر قنوات التواصل بجميع أنواعها". وأشارت إلى أنه من الممكن الحد من تأثيرها إذا وجدت قنوات مضادة تبحث عن الحقيقة ويتم نشر الوعي الثقافي لتنبيه الأفراد بخطورة الاستماع والسير وراء الشائعات دون البحث عن الحقائق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نصفهم بأحكام قضائية وأخرى تحت الاستئناف

2783 موقوفا في "سجون المباحث" بينهم أمريكي و3 إيرانيين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/13/article_866698.html

عبد السلام الثميري من الرياض

أظهرت إحصائية حديثة أن عدد الموقوفين في سجون المباحث في السعودية بلغ نحو 2783 موقوفاً، شكل فيها السعوديون النسبة الأكبر بـ 84.5 في المائة.

وأوضحت الإحصائية أن عدد السعوديين الموقوفين وصل لـ 2352 موقوفاً حتى نهاية الأسبوع الحالي، بينما احتلت المرتبة الثانية اليمن بـ 184 موقوفاً، وسورية ثالثاً 62 موقوفاً، ورابعاً باكستان بـ38 موقوفاً.

فيما لم يتجاوز الموقوفون في سجون المباحث من دول الخليج تسعة موقوفين، تصدرتهم البحرين بخمسة موقوفين، وبلغ عدد الموقوفين في قطر والإمارات والكويت وعمان موقوفا واحدا.

وعلمت "الاقتصادية" أن نحو 50 في المائة من الموقوفين صدرت بحقهم أحكام قضائية نهائية، وأخرى تخضع أحكام آخرين للاستئناف، إضافة إلى أن بعضهم منظورة أوراق القضية لدى القضاء، بينما يخضع نحو 38 في المائة للتحقيق.

وينظر القضاء السعودي في مسجون واحد من الجنسية الأمريكية في سجون المباحث، وثلاثة موقوفين من إيران، بينما يخضع ما يقارب 12 في المائة من الموقوفين لإجراءات إكمال إحالتهم إلى الادعاء وإنفاذ ما صدر بحقهم من توجيه.

إلى ذلك شرع مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية خدمة المناصحة والحوار الإلكترونية عن بعد للمواطنين والمقيمين، وذلك من خلال تسجيل الدخول في البوابة الإلكترونية للاستفادة من الخدمة.

واشترط المركز على الراغبين بالتحاور الإلكتروني عددا من الشروط، كالتحلي بالذوق والأدب ومراعاة مشاعر الآخرين، واحترام الرأي الآخر وعدم تسفيهه، يمنع تضمين المشاركات روابط إعلانية لأي مواقع أو خدمات أخرى، عدم استخدام الخدمة للإساءة لأي جهة اعتبارية أو معنوية أو تصفية حسابات شخصية، إضافة إلى إثراء الموضوع من زاوياه المختلفة والبعد كلياً عن شخصنة الموضوع، والتركيز على الفكرة لا على طارحها.

وقال اللواء منصور التركي المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية، إن 90 في المائة ممن دخلوا في برنامج مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية استقام حالهم وتراجعوا عن الفكر المتطرف وأصبحوا يعيشون بشكل طبيعي في المجتمع.

وأوضح التركي لـ"الاقتصادية" في حديث سابق أن 10 في المائة فقط ممن دخلوا في برنامج المناصحة هم الذين عادوا لذلك الفكر الضال والتوجه وهم مغرر بهم، مشيراً إلى أن أصحاب الفكر الضال وتنظيم القاعدة يحاولون بكل ما أوتي من قوة الإضرار بأمن السعودية واستهدافه من خلال الخروج إلى الدول المجاورة، ثم الرجوع إليها، لتنفيذ عمليات إرهابية، ورجال الأمن دوماً لهم بالمرصاد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

يحمون حقوقهم .. فمن يحمي حقوقنا؟

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/12/article_866423.html

سطام الثقيل

كل ما يحتاج إليه رب العمل السعودي هو استرداد حقوقه عند رفض عامله المنزلي العمل، أو التعويض عند هروبه، وهما أمران غير موجودين في صيغ عقود العمالة المنزلية التي توقعها السعودية مع البلدان المختلفة المصدرة لتلك العمالة.

كل ما يوجد في تلك العقود ما هو إلا حفظ لحقوق تلك العمالة فقط، بل إنها زادت ومنحتها بعضا من "الدلال"، فبالأمس نشرت "الاقتصادية" عددا من البنود التي ستتضمنها الصيغة النهائية لعقود العمالة المنزلية النسائية الهندية، ومنها منح العاملة "جوالا" وغرفة خاصة وإجازة أسبوعية، ناهيك عن الضمان البنكي الذي يحفظ حقوقها المالية.

جميل أن تحفظ العقود حقوق العمالة المنزلية. ولا خلاف أيضا في تدليلها للعمالة، ولكن أين دور المفاوض السعودي في حفظ حقوق أرباب العمل، ومن يعيد لهم أموالهم المهدرة في حال إضراب العامل عن العمل أو الهروب؟

يعد هروب العامل المنزلي المشكلة الأبرز التي يعانيها رب العمل، وقد سجلت التقارير تزايد مثل تلك الحالات، بسبب عدم استمرار الحملة الأمنية التي انطلقت قبل عام، ففي شهر رجب الماضي سُجل هروب أكثر من 6500 عامل منزلي.

الأرقام الضخمة لحالات الهروب لها دلالة على أن الكثير من العمالة المنزلية تأتي للسعودية وقد بيتت النية للهرب والعمل في السوق السوداء حيث الأجور الأعلى.

عندما يعلم العامل أن مصيره عند الهرب وفي حال القبض عليه هو تسفيره إلى بلاده وعلى نفقة كفيله، فأمر طبيعي أن يعمد للهروب والعمل "مخالفا" بأجر مضاعف، فالضوابط غائبة والعقود والقيود ناعمة تجاهه.

أيضا هناك معاناة يقاسيها رب العمل ألا وهي ارتفاع الأجور، فتكاليف الاستقدام ارتفعت بأكثر من الضعف خلال السنوات الثلاث الماضية، والراتب الشهري ارتفع أيضا، والغريب أن الأخير ـ أي الراتب ـ يزيد بنحو الضعف عما يدفع لذات العمالة في دول الخليج المجاورة، ففي البحرين مثلا تمنح العاملة المنزلية الفلبينية راتبا 850 ريالا، في حين في السعودية يلامس الضعف حيث تمنح 1500 ريال، وهو ما يضع علامة تعجب كبيرة أمام عمل المفاوض السعودي.

كل البنود تحمي وتحفظ حقوق العمالة المنزلية، ولا يوجد بند واحد يحفظ حق رب العمل، مما يجعلنا نتساءل: عمن يفاوض المفاوض السعودي؟ ويحفظ حق من؟ وينتصر لمن؟ فكل المؤشرات تقول: إن حقوق السعوديين من أرباب العمل في مؤخرة اهتماماته!

القانون.. لأجلك يا وطن

المصدر: جريدة الوطن الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=22148

أسامة القحطاني

يجب أن نعي جميعا أن المتجاوز للقانون إنما هو متجاوز في حقوقنا جميعا، وأنه يجب عقابه وردعه، وكذلك في حال قام أحدنا بالمخالفة؛ فإنه يجب أن يعي أن العقوبة لأجل الوطن وحقوق الآخرين

القانون هو عصارة وخلاصة الفكر والحضارة الإنسانية التي تراكمت على مدى العصور الماضية، والغاية الحقيقية من ورائه هي تحقيق العدالة والأمن والرّفاه للشعوب واستدامتها. فالقانون في الحقيقة هو لأجل الوطن والشعب حفظا لحقوقهم ورعاية لها.

كنت في حديث مع صديق إنجليزي قبل أيام، ودار الحديث حول وعي الشعوب وتأثير ذلك على استقرار وقوة الدولة وتماسكها، ودار الحديث حول الأزمة الاقتصادية التي حلّت باليونان مؤخرا، حيث إن كثيرا من النقد توجه لها من الغربيين بسبب الفوضى والفساد المنتشر هناك، ومن أهم مظاهر الفساد التي تشكو منها اليونان هو ضعف قوانين الضريبة لديهم على سبيل المثال، مما جعل الفساد والتهرب الضريبي أمرا منتشرا بكثرة، وأغلب الناس هناك لا يريدون قانونا صارما في هذا المجال لأنهم بالتأكيد لا يريدون أن يدفعوا الضريبة، والتي تعتبر المصدر الأساسي للدول في أوروبا!

والمشكلة تتعمق أكثر عندما تصبح الأحزاب السياسية غير مسؤولة ولا أخلاقية، فتتابع عامة الشعب على مثل هذه المعارضة لأجل الوصول إلى السلطة فقط وليس لأجل الوطن! مما يجعل الإصلاح الاقتصادي أمرا في غاية التعقيد والصعوبة، والضحية في النهاية هو الوطن والشعب معا!

ولكن لنأخذ مثالا آخر أكثر رُقيّا؛ فالنرويج مثلا وهي دولة نفطية وصناعية أيضا، حيث بالرغم من أن الدولة ذات دخل ضخم من بيع النفط، إلا أنهم قرروا الاستمرار في دفع الضريبة كي لا يفقد الشعب حسّ المسؤولية تجاه الدولة! واتخذوا قرارا بأن يكون الاستثمار في البنية التحتية للدولة والاستثمار لأجل الأجيال القادمة ولأجل أوقات الحاجة، بالرغم من أنها من أثرى دول العالم، وهي تمتلك أكبر صندوق استثماري سيادي في العالم. وعندما تتجول في طرقهم تصادفك "كاميرات" تسجيل الضريبة لاستخدام الطرق بشكل لا تشاهده في أغلب دول أوروبا! كما أن الوقود في أعلى أسعاره هناك! والسبب هو أنهم لا يريدون أن يفسد الشعب ويصبح اتكاليا على الدولة، مما يفقده عنصر الكفاءة والمنافسة.

الحقيقة أن كثيرا منا يفهم الحضارة والقانون أنه الترف واللوم للدولة فقط، أما هو فغير مستعد للتضحية لأجل وطنه ونفسه في النهاية!

لا شك أن الدولة ـ أي دولة ـ مطالبة بتحقيق الرفاه للشعب، ولكن لدينا مشكلة كبيرة اليوم هي أن البعض لا يدرك المخاطر التي قد تحيق بهم يوما.

عندما بدأ تطبيق نظام ساهر؛ بدأ الكثير من الناس وللأسف بعض المثقفين في شنّ حملات هجوم على الدولة والمرور، بسبب تذمرهم من النظام! وقد تكون هناك أخطاء في التطبيق والتنفيذ بطبيعة البشر، ولكن السؤال؛ أليس النظام يطبق على الجميع؟ أليست الغرامة ـ وهي تافهة إذا ما قورنت بغرامات أغلب الدول المتقدمة ـ كانت على مخالفة حقيقية؟ لماذا لا تتحمل المسؤولية تجاه الآخرين وتلتزم بالسرعة والقواعد المرورية؟ لماذا تطالب الآخرين بذلك ولا تطبقه على نفسك؟ للأسف فإن غريم القانون دائما هو غريزة الأنانية البشعة، والتي نرى الكثير من مظاهرها في شوارعنا للأسف! عندما يخالف أحدهم بسرعة زائدة أو قطع إشارة أو حتى تجاوز خاطئ لمن أمامه؛ فإن المخالفة هنا فيها اعتداء على حقوقنا جميعا، ويعرضنا للخطر، وهي بوضوح أبشع صور الأنانية التي اعتاد عليها البعض، فهو مستعجل ويجب على الآخرين أن يراعوا ظروفه! أما هو فلا استعداد لديه!

أعود لنقطة أخرى مهمة؛ نحن اليوم نعيش رخاء ونتمتع – كدولة - بالدخل الكبير جرّاء ارتفاع أسعار النفط، ولكن ماذا لو انهارت أسعار النفط مجددا؟ اليوم الدولة تقدّم الوقود بخسارة كبيرة للمواطن، وأعتقد أن أسعار النفط في السعودية هي الأرخص في العالم بلا منازع! فماذا إذا أصبحت الدولة غير قادرة على ذلك؟ هل لدينا استعداد لتحمل مسؤولية الوطن؟ كذلك الكهرباء والماء هي من ضمن الأرخص عالميا خاصة عند الاستهلاك المعقول، ولكن لا يمكن تخيّل أن الدولة ستستمر على هذا النحو، والبعض منا يُبذر الماء مثلا بلا مسؤولية، وفي حقيقة مثل هذا التصرف، أنه يبذر على حساب حقوق المواطنين جميعا! وهكذا الكثير من الخدمات التي يجب أن نكون واعين جيدا بأن الوضع قد لا يستمر على ما هو عليه يوما ما، فكيف سنتعامل معه؟

يجب أن نعي جميعا أن المتجاوز للقانون إنما هو متجاوز في حقوقنا جميعا، وأنه يجب عقابه وردعه، وكذلك في حال قام أحدنا بالمخالفة؛ فإنه يجب أن يعي أن العقوبة لأجل الوطن وحقوق الآخرين، وللأسف أن البعض يستغرق في مطالبة الدولة بتطبيق القانون على الكبار، ولكن عندما يأتي دوره فإنه يبحث عن أي شيء ليتهم الآخرين أو يلقي بالمسؤولية على أحد!

في نظري؛ أن مناهضة الكبار للقانون لا تقل خطرا عن مناهضة عامة الشعب له! فالكبير قد يرضخ أمام الضغط الشعبي، وفي النهاية فإن ضرره - بالرغم من خطره - إلا أنه في النهاية مقتصر عليه، ولكن المشكلة إذا تكوّنت أفكار وآراء شعبية خاطئة ومعيقة للقانون واستقرار الدولة!

أخيرا أودّ طرح تساؤل مهم جدا؛ هل نحن نقدر المسؤولية تجاه الوطن ونتحملها فعلا؟ هل لدينا إدراك ومسؤولية بأن القانون وقوته إنما يرتكز تماما على وعينا وإدراكنا بوجوب التضحية والإيثار لمصلحة الوطن والآخرين؟

لماذا تأخر تسليم مركبات المعاقين؟

المصدر: جريدة اليوم الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alyaum.com/article/4001583

اليوم

رغم مرور أكثر من خمسة أعوام منذ صدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - بتخصيص مليار ونصف المليار ريال لتأمين سيارات مجهزة ومخصصة لأبنائه وبناته من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنذ ذلك الوقت تقدم الى ذلك أكثر من 13500 متقدم من تاريخ اعتمادها الى يومنا هذا.

ومنذ أن تولت وزارة الشئون الاجتماعية تنفيذ الأمر السامي الكريم، فقد أعلنت عدة مرات وفي مناسبة مختلفة عن مواعيد تسليم مختلفة لتلك السيارات، لكن هل تحقق ذلك؟

وفي المرة الأخيرة إعلان وكيل وزارة الشئون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة عبر تصريح صحفي نشر بتاريخ 1435/03/12هـ، أي منذ أكثر من ستة أشهر عن تدشين الدفعة الثالثة من هدية خام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - حيث قال: سيتم خلال شهرين من تاريخ ذلك الإعلان عن توزيع 3000 سيارة للمعاقين، تلك الشريحة الغالية على قلوبنا جميعاً، إلا أن الوضع لم يتغير.

شكاوى المعاقين في مجتمعنا لا تزال تتزايد، ليس بسبب التأخير المستمر في تأمين تلك السيارات، بل لعدم تغطيتها احتياجاتهم، وكذلك عدم ملاءمة تلك السيارات للمصابين بالشلل الرباعي.

حيث إن التأخير لا يزال مستمرا في تأمين تلك الدفعة من المركبات التي لم يؤمن منها إلا عدد ضئيل جداً لا يكاد يذكر رغم مرور أكثر من ستة أشهر من الموعد المحدد من قبل الوزارة لتسليم تلك الدفعة (الثالثة).

كما أنها لا تغطي احتياجات كافة المحتاجين لتلك السيارات الذين يتجاوز عددهم أكثر من 13500 مواطن.

كما أن عدم ملاءمة تلك السيارات لظروف مستخدميها، وضيق المساحة المخصصة للركوب - خصوصا لحالات الشلل الرباعي، واضطرار مستخدميها للنزول من الكراسي المتحركة عند الصعود والهبوط، مع ضرورة وجود من يساعدهم على ذلك - هذا يُشير إلى أن المواصفات التي طلبتها الوزارة في المركبات إما أنها غير ملائمة، أو أنها لم تتعامل مع

حالات الشلل الرباعي بدقة، وهو ما نوه إليه البعض من المستفيدين ممن تمكنوا من الحصول على السيارة عبر أحاديثهم للإعلام.
لقد أشار هؤلاء إلى أن الغرض الأساس من توفير هذه المركبات هو اكتفاء المعاق بخدمة نفسه عند الركوب والنزول دون الحاجة إلى مساعدة أحد، وإلا ما الفارق بين السيارة المجهزة، وأية سيارة أخرى عادية اذا لم تقدم خدمة نوعية للمعاقين في كافة تنقلاتهم، وتوفر عليهم الكثير من المتاعب والمعاناة، التي لا تزال قائمة حتى الآن في ظل عدم استطلاع رغبات واحتياجات العديد من حالات الأعاقة في تحديد المواصفات اللازمة لها.
ومن هنا نطرح تساؤلا: لماذا لم تتم الاستفادة من خبرات بعض دول العالم التي سبقتنا في تقديم الخدمات المتنوعة للمعاقين خصوصاً تجهيز السيارات الخاصة بهم من خلال تحديد المواصفات والمتطلبات لتلك السيارات؟
أو لماذا لم تتم زيارة معارض السيارات الدولية التي تقام سنوياً حول العالم وتعرض بها العديد من الشركات المتخصصة في تجهيز سيارات المعاقين أخر ما تم التوصل إليه من أجهزة ومواصفات تخدم المعاقين واحتياجاتهم. والمعروف ان تقنيات تطوير السيارات أصبحت اليوم في متناول اليد نتيجة التقدم التكنولوجي الكبير الذي تشهده هذه الصناعة، ونتيجة السباق المحموم والمنافسة بين مصانع السيارات لكسب رضا العملاء، وتحقيق المواصفات المطلوبة.
وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن سر تأخر تأمين تلك السيارات المجهزة لمحتاجيها من ذوي الاعاقة، لا سيما أن تمويل المشروع قد تم وبشكل سخي من قبل خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - مما كان يُفترض أن يشكل دافعا جيدا لوزارة الشئون الاجتماعية لتحقق إنجاز نوعي في خدماتها، لا أن تتباطأ في التنفيذ والتوزيع، ثم تأتي النتائج بعد تسليم السيارات مفتقدة لرضا المستفيدين، فضلا عن طول فترة الانتظار للحصول على هذه المركبة.
وهذا يجعلنا نتساءل ايضا عن الآلية التي تمت من خلالها ترسية هذا المشروع؟ وهل تم ذلك بطريقة مدروسة؟ وماذا عن الخبرات التقنية والفنية التي يملكها المختصون في الوزارة لتحديد المواصفات الدقيقة التي تناسب نوعية الاعاقة؟
إن المعاناة التي يواجهها إخواننا من المعاقين في تنقلاتهم اليومية تستدعي من الوزارة أن تعمل على تسريع اكتمال هذا المشروع الإنساني النبيل، ليشمل كافة المستحقين، وتجاوز أي عوائق أو خلافات تمنع أو تؤخر وصول هذه السيارات الى مستحقيها خاصة، أنها رغبة الملك - حفظه الله - وخدمة إنسانية.
كما تستدعي أيضا إشراكهم في تحديد المتطلبات التي يحتاجونها في وسيلة النقل، بما يتناسب مع حالاتهم، ونسب إعاقاتهم، حتى يتحقق الهدف من تأمين هذه المركبات بالشكل الذي يخدم المعاق، ويسهل حركة تنقلاته، وصعوده ونزوله من العربة، إلى جانب ضمان سلامته في داخلها.
وهو أمر ميسور متى توافرت لهذا المشروع الإدارة الفنية الفاعلة التي تستطيع أن تستفيد من تجارب الآخرين، وتعمل على إنجاح المشروع برعاية أدق التفاصيل فيه، لأن التعامل مع ظروف الإعاقة لا يقبل الاحتمالات أو التقديرات الخاطئة، بقدر ما يجب أن ينطلق من دراسة واعية ودقيقة لظروف كل حالة.
إن معاناة أبنائنا واخواننا من ذوي الاعاقة في متطلبات حياتهم اليومية كبيرة ويحتاجون من يساعدهم بها باستمرار.
الآن الأمر في غاية الأهمية، فقد مضى أكثر من سبعة أعوام على الأمر الملكي الكريم بتأمين هذه الحاجة لفئة غالية على قلوبنا، والمؤسف انه حتى الآن قدم بحدود 2500 من أصل 13500 سيارة، فمتى ستسلم السيارات المتبقية؟
نحتاج لخروج أحد مسئولي وزارة الشئون الاجتماعية لتحديد جدول زمني محدد يوضح متى سيتم تسليم هبة الملك لأبنائه وبناته من ذوي الأعاقة، تسهيلاً لهم، فقد مضى على بعض الطلبات أكثر من أربعة أعوام ولم يتم تسليمهم (وعود في وعود).
الذي نأمله من كافة الأخوة المسئولين بوزارة الشئون الاجتماعية هو تسخير وقتهم وجهدهم لخدمة هذه الفئة الغالية على المليك وعلى أبناء شعبه حتى لا نضطر الى أن نقول: (هل نحتاج فعلاً الى توجيه من المقام السامي الكريم بتكليف جهة أخرى لتنفيذ ذلك المشروع في ظل عجز وزارة الشئون الاجتماعية عن تنفيذه خلال أكثر من خمسة أعوام؟).
نسال الله - العلي القدير - أن يسخر لهذه الفئة من يخدمها، ويخاف الله في أمرها.

مجلس الأمن يصوت غداً على قرار المساعدات لسورية.. وروسيا تعترض على بندين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952157

الأمم المتحدة - أ. ف. ب
أعلن دبلوماسيون أمس ان مجلس الأمن الدولي سيتبنى غداً الاثنين قرارا يسمح لقوافل وكالات الامم المتحدة للعمل الانساني وشركائها بتقديم مساعدات الى ملايين المدنيين السوريين عبر استخدام المعابر الحدودية وخطوط النزاع داخل البلاد.
وبعد أسابيع من المفاوضات، أعدت استراليا والاردن ولوكسمبورغ النص لعرضه للتصويت بينما لم تبد روسيا التي استخدمت حق النقض (الفيتو) اربع مرات لمنع تبني قرارات ضد حليفتها دمشق، اي رد فعل حتى الآن.
وقال السفير الرواندي اوجين ريشار غاسانا الذي يترأس مجلس الامن الدولي خلال الشهر الجاري "نحن قريبون من اتفاق جيد جدا".
من جهته، صرح السفير الروسي في الامم المتحدة فيتالي تشوركين صباح الجمعة عن تفاؤله، وقال "لم يبق سوى بندين غير مقبولين في النص بالنسبة لروسيا"، بدون ان يضيف اي تفاصيل.
وستمر القوافل عبر اربع نقاط حدودية -- اثنتان في تركيا (باب السلام وباب الهوا) ونقطة في العراق (اليعربية) ونقطة في الاردن (الرمثا).
وتتهم الأمم المتحدة النظام السوري بوضع عقبات بيروقراطية وتعسفية أمام تسليم شحنات المساعدات الانسانية.
وبسبب هذه القيود وغياب الأمن، يحتاج نحو 11 مليون سوري الى مساعدة بينهم 4,7 ملايين عالقون في مناطق يصعب الوصول اليها بسبب القتال أو تحت حصار تفرضه االسلطات السورية أو مسلحو المعارضة. وينص القرار على "آلية مراقبة" باشراف الامين العام للامم المتحدة بان كي مون "للتأكد من الطبيعة الانسانية لشحنات الاغاثة".
وتعتبر الامم المتحدة ان هذا النظام من شأنه ان يسمح بايصال مواد غذائية وأدوية الى ما بين 1,3 و 1,9 مليون مدني اضافي معظمهم في مناطق تسيطر عليها المعارضة المسلحة.
ويقضي مشروع القرار الذي حصلت وكالة (فرانس برس) على نسخة منه بأن "يسمح للوكالات الانسانية التابعة للامم المتحدة وشركائها باستعمال طرق عبر خطوط الجبهة ونقاط العبور الحدودية (...) لتأمين تقديم المساعدة الانسانية بما في ذلك المواد الطبية والجراحية الى الاشخاص الذين يحتاجون اليها عبر اقرب الطرق".
وسيسمح لهذه القوافل الانسانية بالعمل لمدة 180 يوماً قابلة للتجديد من قبل مجلس الامن الدولي.
وتواجه المفاوضات حول النص عقبات عدة اذ تصر روسيا على ان يسمح للسلطات السورية بالتدقيق في العمليات بينما يطالب الغرب بان تجري باكبر قدر ممكن من السلاسة. كما ينص القرار على امكانية فرض مزيد من العقوبات على سورية اذا لم تنفذ القرار.
ويقضي القرار بفرض "اجراءات اضافية في حال عدم امتثال اي من الاطراف السورية" للنص، على أن يصدر أي قرار في هذا الشأن عن مجلس الامن الدولي، ويمكن بذلك لروسيا منع تبنيه.
ويطالب مجلس الامن المتحاربين بتسهيل نقل المساعدات الانسانية "بدون عوائق" وان يضمنوا امن الفرق الانسانية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952228

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140713/Cartoon201407135904.htm